

## التوزيع العادل للدخل والثروة من منظور إسلامي

د. السيد عطية عبدالواحد(\*)

تمهيد

لامندوحة فى أن كل نظام اقتصادى إنما يعمل تحت مظلة بعض  
المعتقدات والأصول والأسس، وتأتى النتائج الملموسة لكل نظام متأثرة -  
بالتأكيد- بهذه المعتقدات وتلك الأصول والأسس.

ويرتبط بفكرة الأصول والمعتقدات والأسس التى تقوم عليها النظم  
الاقتصادية جدل كان ومازال دائرا حول: أى النظم الاقتصادية أقدر علي  
تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة؟

إن من أكثر المعايير التى يحكم بها علي جدارة النظم الاقتصادية هى  
الطريقة التى يوزع بها الدخل والثروة بين أعضاء المجتمع . لقد أثبتت  
تجارب الدول المتقدمة<sup>(١)</sup> إنه لم تتقدم دولة كبرى دون تطبيق سياسة عادلة  
لتوزيع الدخل بوعى كبير.

ومن الثابت أن النظام الرأسمالى يقوم على عدة أصول وأسس من  
أهمها:

- حرية الملكية الفردية.

- نظام السوق والأثمان.

- المنافسة.

- دافع الربح.

(\*)

(1)Lalumiére (Pierre): Les Finances publiques, Armand colin,  
1986. p.232.

ولاغرو فإن طبيعة التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الرأسمالى ستأتى متأثرة- وبالتأكيد- بكل الأسس والأصول التي يقوم عليها النظام الرأسمالى.

ويقوم النظام الاشتراكى - هو الآخر- علي عدة أصول وأسس من أهمها:

- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

-التخطيط الاشتراكى.

- التأميم الاشتراكى.

- مبدأ الاشتراكية الأساسى: من كل حسب قدراته ولكل حسب عمله.

ويترتب علي تلك الخصائص والأسس أن يكون للتوزيع العادل للدخل والثروات مفهوم في النظام الاشتراكى مغاير تماما للمفهوم السائد في النظام الرأسمالى.

كذلك فإن التوزيع العادل للدخل والثروات له مفهوم مستقل ومتميز في النظام الاقتصادى الإسلامى يتوافق مع الأسس والمبادئ التى يقوم عليها الاقتصاد الإسلامى ومن أهمها:

- قيام النظام الاقتصادى على أساس العقيدة الإسلامية.

-الاقتصاد الإسلامى يراعى مصلحة الفرد والمجتمع ويوفق بينهما.

- الإسلام يحمى الملكية الفردية ويصونها ولكن بقيود معينة.

- ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع.

ولما كان النظام الاقتصادي - من المنظور الإسلامي - هو أحد وجوه الدين الإسلامي، فإن ذلك يجعله غير منفصل عن الأخلاق الإسلامية كلها. ومن هنا كان طبيعياً أن تكون عدالة توزيع الدخل والثروات هي إحدى ركائز الاقتصاد الإسلامي.

إن العدالة في توزيع الدخل والثروات هي فرع من التصور الإسلامي للمجتمع. يقول سبحانه وتعالى مبيناً جوهر هذا الدين وحقيقته (١): «إن الله يأمر بالعدل والإحسان.....» ويقول سبحانه (٢) «يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين».

فالأيات دعوة للقيام بأمانة القسط... بالقسط (٣) على إطلاقه في كل حال وفي كل مجال، القسط الذي يمنع البغى والظلم في الأرض - والذي يكفل العدل - بين الناس - والذي يعطى كل ذي حق حقه من المسلمين وغير المسلمين، ففي هذا الحق يتساوى عند الله المؤمنون وغير المؤمنين، ويتساوى الأقارب والأباعد ويتساوى الأصدقاء والأعداء ويتساوى الأغنياء والفقراء.

إن الاقتصاد الإسلامي وقد انبثق من العقيدة، وتكيف وجوده بالشرعية، يجب أن يظل دائماً خاضعاً في نموه وتجده للأصل الذي انبثق منه وللشرعية التي كيفت وجوده.

وتجدر الإشارة إلى أن أى نظام اقتصادي لا يستطيع البقاء طويلاً إذا كان لا يراعى فطرة الإنسان ومستلزمات وجوده الحقيقية. وبالتالي فإن أى نظام اقتصادي يتجاهل متطلبات النفس الإنسانية أو يصطدم معها هو نظام مقضي عليه بالفشل. إن أى نظام اقتصادي لا يستطيع البقاء طويلاً إلا إذا كانت فيه مرونة وقابلية للتغيير، واستعداد في كل وقت للتعديل والملاءمة هي التي تسمى بمدى قابليته للرقى والتقدم.

(١) سورة النحل: ٩٠

(٢) سورة النساء: ١٣٥

(٣) سيد قطب: «في ظلال القرآن»، دار الشروق، ١٩٨٦، ج٢، ص ٧٧٥.

وهذا البحث بمثابة محاولة للإجابة علي السؤال الذى طرحناه في صدر الصفحة الأولى وهو: أى النظم الاقتصادية أقدر علي تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروات؟

وعلي هدى ماتقدم جاءت خطة البحث علي النحو التالى:

**المبحث الأول:** مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة في النظامين الرأسمالى والاشتراكى.

**المبحث الثانى:** ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامى.

## المبحث الأول ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي

إن تحقيق العدالة الاجتماعية مطلب ضروري لكل سياسة تستهدف تحقيق السلام الاجتماعى في ربوع المجتمع ، كما أن الحياة الاقتصادية السليمة للشعب تتطلب حالة تقرب من المساواة في التوزيع.

ومن هنا حبذ كينز<sup>(١)</sup> الضرائب التصاعدية المصحوبة بإجراءات متعددة من قبيل التأمين الاجتماعى والخدمات العامة، مما يساعد على إعادة توزيع الدخل، وكذلك يدعو إلى اتباع سياسة دائمة تستهدف خفض أسعار الفائدة لما فى ذلك من تشجيع للاستثمار من جهة. والحد من جهة أخرى من عملية قيام طبقة غنية تعيش على إيراداتها، أى ملكيتها للأوراق المالية أكثر مما تعيش على الإنتاج. لقد كان يتوقع زوال هذه الطبقة حين يميل سعر الفائدة إلى الانخفاض حتى يصل إلى درجة الصفر.

ومن الغريب أن نجد كيف أن كينز ، بفضل هذا التعليق الدقيق قد رجع إلى مذهب أرسطو قديماً والكنيسة في العصور الوسطى بصدد الفائدة. لقد اعتقد كما فعل القدماء أن المال في حد ذاته غير منتج.

إن فكرة العدالة الاجتماعية وإن كانت قديمة ترجع إلى أصول تاريخية بعيدة، إلا أنها برزت بظهور المسيحية والإسلام.

فالمسيحية<sup>(٢)</sup> عدت الفقراء جزءاً من النظام الاجتماعى، ووجهت النظر إلى ضرورة مساعدة الأغنياء لهم ، فلا يستعبدونهم لأن الإنسان لا يصح أن يعبد غير الله.

(١) جورج سول: «المذاهب الاقتصادية الكبرى»، د. راشد البراوى ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧، ص ١٨٦-١٨٧.

(٢) معجم العلوم الاجتماعية ، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٣٨٥.

وقد وضع الإسلام نظاماً لاحصر لها كأساس للعدالة الاجتماعية وللتكامل بين أفراد الجماعة ولتقليل الفروق بين الطبقات والأفراد وتقريبهم بعضهم من بعض.

ومن هذه النظم نظام الزكاة والصدقات الواجبة والمستحبة ، وتحريم طرائق الكسب غير السليم ، ونظام الموارث والوصية ، وتقييد حقوق الملكية الفردية، وفرض واجبات كثيرة علي المالك يؤديها للمجتمع وللمعوزين.

ثم إزدادت فكرة العدالة وضوحاً بظهور الثورة الصناعية الحديثة، فبدأ أصحاب المذهب الاشتراكي ينقدون مبادئ المذهب الحر ويطلبون من الدولة التدخل لفرض أجور مجزية للعمال وتوفير الرعاية الطبية لهم ومستوى معيشة لائق، مؤكدين أن العمل الإنساني ليس سلعة ككل السلع يخضع لقانون العرض والطلب كما يدعى أصحاب المذهب الفردي أو المذهب الحر.

وفي الحرب العالمية الأولى راع المشرفين علي الشؤون الاجتماعية في إنجلترا ما وجدوه من سوء صحة الجنود، فبدأوا في تشجيع التأمينات الصحية ونظام المعاشات للعمال.

وفي الحرب العالمية الثانية كلف سير ويليام بفردج بوضع مشروع للنهوض بالمستوى الاجتماعي ، فكتب تقريره المشهور الذي يؤكد فيه ضرورة إيجاد عمل للجميع وضمان مستوى معيشى محترم للجميع.

ولقد سنت قوانين للتأمين الاجتماعي الشامل للضمان الاجتماعي لتأمين أفراد المجتمع ضد الأخطار الخمسة الرئيسية التي تنتاب المجتمعات الحديثة وهي الوفاة ولاسيما بحوادث العمل، والمرض المهني، والتعطل، والشيخوخة. وذلك يتمثل في قانون التأمين الاجتماعي الشامل في إنجلترا وهو الذي صدر سنة ١٩٤٦، وقانون الضمان الاجتماعي في فرنسا، وكذلك في الولايات المتحدة وغيرها من الدول.

ونتناول فيما يلي المسائل السابقة وذلك علي النحو التالي:

**المطلب الأول:** ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة ودواعي الاهتمام بتحقيقه.

**المطلب الثاني:** مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الرأسمالي.

**المطلب الثالث:** مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الاشتراكي

## المطلب الأول ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة ودواعي الاهتمام بتحقيقه

لكي يتضح مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة ينبغي التفرقة بين نوعين من توزيع الدخل هما<sup>(١)</sup>:

أولاً: التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الاقتصادي.

ثانياً: التوزيع الوظيفي.

ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الانتاج المختلفة (العمل، والأرض، ورأس المال) في شكل أجور وريع ومدفوعات فائدة، والذي تجنيه المشاريع الخاصة في شكل أرباح وعائدات أخرى، والدخل يعتبر هنا كأنه نتيجة المساهمة في انتاج الدخل القومي التي قام بها كل من هذه العناصر المختلفة.

والاقتصاديون الكلاسيكيون في إنجلترا في القرن الثامن عشر، الذين كانوا يؤمنون بالمشروع الخاص مع أدنى تدخل حكومي، لم يفرقوا بالمرّة بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي، فقد كانوا يعتبرون أن الأثمان التي تخلق توازناً بين الطلب والعرض أثمان طبيعية، وأن الدخول المبنية علي هذه الأثمان دخول عادلة أو مناسبة.

وفضلاً عن ذلك كانوا يرون أنه من المهم جداً أن تقوم هذه الأثمان بتوجيه العوامل الانتاجية نحو الصناعات التي تريد المنشآت تنميتها. وهكذا لم تكن هناك حاجة إلى تخطيط من جانب الحكومة. كذلك كان يتوقع من مالكي وسائل الانتاج الذين يشتغلون لمصالحهم الخاصة أن يعملوا ألياً، دون أوامر، ما يحقق أفضل فائدة للاقتصاد.

(١) جورج. ن هالم: «النظم الاقتصادية»، ترجمة أحمد رضوان، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧١، ص ٢٨-٢٩.



لكن هذه الحجة كانت تشتمل على نقطة ضعف أساسية، فرغم أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا يعتبرون الدخل في اقتصاد المشروع الخاص عادلا، إلا أنه كان في الواقع بعيدا جدا عن المساواة. وكان أهم نقاد لهذا النظام هم الاشتراكيون، الذين أرادوا أن تكون وسائل الانتاج المادية مملوكة بواسطة المجتمع كله، أي الدولة، وكانوا يؤمنون بأن هذا الترتيب كفيل بأن يؤدي إلي تحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الدخل الشخصي. وقد افترضوا أنه عندما تمتلك الحكومة العناصر المادية للانتاج، سيمنكن الغاء الفائدة والربح تماما.

وكان الفضل في فهم الفرق بين التوزيع الشخصي والوظيفي هو الذي قاد ماركس إلي وضع نظرية عن القيمة المادية مبنية بكاملها علي العمل.

والتوزيع الشخصي والوظيفي مرتبطان ببعضهما في أى نظام تكون عوامل الإنتاج فيه مملوكة ملكية خاصة فالأفراد في المجتمع الاقتصادي يتلقون كدخلهم الخاص، أيا ما يدفعه السوق مقابل استخدام عوامل الإنتاج التي يملكونها.

والتوزيع الشخصي الناتج يحدده أولا: الأثمان التي تنشأ تبعا لمدى ندرة العوامل الإنتاجية، وثانيا: نمط ملكية هذه العوامل.

كما أن إعادة التوزيع قد تكون رأسية أو أفقية، ويقصد بإعادة (١) توزيع الدخل رأسيا: التغير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الأفراد في فئات الدخل المختلفة. أما إعادة توزيع الدخل أفقيا، فهي التي تتم بحسب النوع أو المصدر.

### أولا: ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة؛

إن مفهوم العدالة مفهوم غامض ومن المتصور أن يكون له معنى مختلف عند كل فرد تقريبا (٢).

(١) د. عبد المنعم فوزي: « المالية العامة والسياسة المالية ». منشأة المعارف، الاسكندرية بدون تاريخ نشر، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) Allen (E.D.) & Brownlee (O.H.) Economics of public Finance New York, 1948, p. 15.

ورغم ذلك ، فهناك اتفاق عام علي أن العدالة لاتعنى أن الأغنياء يجب أن يزدادوا ثراءً وأن يزداد الفقراء فقراً.

ويقال أيضا في تعريف العدالة في توزيع الدخل أنها تستهدف تضيق التفاوت في الدخل. ولكن ما هو مقدار تضيق هذا التفاوت؟

إن هذا السؤال لم يتم التوصل إلي اجابة مقبولة عليه من الجميع بعد... ويجب أن يصاغ هدف التوزيع العادل للدخل بحيث يراعى طبيعة كل من توزيع الدخل والدخل الاجمالي المراد توزيعه.

وهناك من يعرفها بأنها <sup>(١)</sup> تعنى المساواة التامة، أى أن كل الناس يجب أن يحصلوا علي نفس الدخل.

والبعض الآخر يضع الحدود التي لايجب أن يقل الدخل الشخصى عنها، وحدود لاينبغى للدخل الشخصى أن يتعدها.

وتبدو غالبية المفاهيم كما لو كانت مصاغة في ضوء الحدود الدنيا التي لا يستطيع الناس أن يحيا حياة كريمة بأقل منها.

ويرى البعض <sup>(٢)</sup> أنه من المستحيل أن يحدث اجماع علي درجة إعادة التوزيع المرجوة، وعلي الأكثر يمكن الوصول إلي اتفاق عام حول معدل لإعادة التوزيع يسمح بتأمين حد أدنى للمعيشة.

بينما يذهب فريق آخر إلي القول <sup>(٣)</sup> بأن المساواة والعدالة الاجتماعية ليس لرجل الاقتصاد أى رأى فيهما، لأن مسألة التوزيع وإعادة التوزيع مسألة أخلاقية وسياسية أكثر منها اقتصادية <sup>(٤)</sup>.

Ibid:p. 179.

(١)

-Brochier (H.) et Tabatoni (P.): Economie Financière, P.U.F., (٢) 1959, p.480.

-Keriser (N.F): Macro economics , Fiscal policy and economic (٣) growth, John Willy & sons, 1967, pp.254-255.

-Brochier (H.) et Tabatoni (P.)op.cit., p.478.

(٤)

واعتنق البنك<sup>(١)</sup> الدولي وجهة النظر السابقة وقرر أنه رغم أن العدالة تناقش بشكل عام تحت عنوان « الاعتبارات الاقتصادية » فإنه تعبير ذو قيمة سياسية أو فلسفية.

وفي نظر البعض الآخر<sup>(٢)</sup> فإن العدالة الاجتماعية تتحقق عندما تذهب كل قيمة لتكلفة الإنتاج الاجتماعي والفائض الاجتماعي إلى أصحابها (الأرض، العمل ، رأس المال) دون زيادة أو نقص ، وسواء تلك التي تشمل إلغاء الدخل بواسطة اصلاح شامل لنظام الإنتاج والمبادلات والتوزيع، أو بتخصيص دخول للحاجات غير القادرة علي الإشباع.

والراجع في تعريف العدالة الاجتماعية أنها تعنى<sup>(٣)</sup> التوزيع العادل للدخل القومي ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه، وما بين مختلف الأفراد في كل طبقة، ولا يعنى هذا الهدف بطبيعة الحال المساواة في توزيع الدخل، حتى في الدول الاشتراكية لا توجد مثل هذه المساواة، وإنما معناه بالأحرى أن يكون الجزاء أو العائد متناسبين مع الاسهام في الإنتاج ، مع بعض التعديل لأسباب إنسانية وغيرها.

يتضح مما سبق أن مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوم نسبي وينبغي أن يكون هدفه هو ضمان توفير الضرورات اللازمة للحياة لكل فرد في المجتمع، على أن يكون ذلك فى حدود الدخل القومي المتاح للمجتمع، وبحيث لا تتسع الفجوة بين مستويات الدخل بصورة فجوة، بحيث يشاهد سكان القبور وسكان القصور في مكان واحد وفي مجتمع واحد.

خلاصة القول... إذا جاز وجود التفاوت في دخول الأفراد فينبغى أن يكون هذا التفاوت نسبيا.

(١) -The World Bank, paper No. 304., p.33.

(٢) -Masoin (M.): Theorie Economique Des finances Publiques Bande, Paris, 1946, p. 63.

(٣) د. أحمد جامع، « التحليل الاقتصادي الكلى »، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٧، ص ٤١٢.

## ثانيا: دواعى الاهتمام بتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة:

هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخل، منها ما يرجع إلي خصائص إنسانية، ومنها ما يرجع إلي ما يتمخض عنه سير العملية الاقتصادية ، وتبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت ، ونتناول المسألتين علي التوالي كل في فرع مستقل.

### الفرع الأول: أسباب التفاوت في الدخل:

هناك عوامل أساسية شخصية أو اجتماعية تميل لحدوث تفاوت في الدخل الشخصية. وفي الاقتصاد الذي يتحقق فيه الدخل أساسا من بيع عوامل الإنتاج أو بيع خدمات عوامل الإنتاج، فهناك عاملان يؤديان إلي التفاوت (١):

**العامل الأول:** الفرق بين الأشخاص في قيمة المواهب الكاملة أو المهارات التي يمتلكها كل منهم. ومن هنا قدم باريتو (٢) (١٨٤٨-١٩٢٣) قانونا عرف « بقانون باريتو عن توزيع الدخل » ومؤداه أن التفاوت النسبي في توزيع الدخل لا يمكن تغييره لأنه يمثل التوزيع المتفاوت للقدرات البشرية.

**العامل الثاني:** الفرق في مقادير الملكية التي تدر دخلا والتي يملكها مختلف الأفراد ، فممثلات السينما في العادة يحصلن علي أجر أعلي من حفاري الخنادق. وفي حالة عدم قيام الحكومة بتوفير نقود أو خدمات للأفراد وتحصيل أموال منهم، فإن نمط توزيع الدخل سوف يعتمد كلية علي أنواع ومقادير الموارد، والملكية التي تدر عائداً، والمهارات التي يتمتع بها مختلف الأفراد، والأسعار التي يمكنهم الحصول عليها لتوفير تلك الموارد للإنتاج.

وبالإضافة للعاملين السابقين فإن طبيعة سريان (٣) النظام

(١) -Allen (E.D.) and Brownlee (O.H.): op. cit., p.164.

-Wright (David M.): Capitalism, London, 1951, p. 51.

(٢) -Lindholm (R.W): Public Finance & Fiscal policy, New York, London, 1950, p.325.

(٣) -Barrère (A.): Politique financière, Dolloz, 1958, p. 315.

الاقتصادى تؤدي إلى عدم المساواة في الدخل، وبالتالي فعدم المساواة في الدخل لا يأتي بالضرورة من عمليات الغش أو التدليس، ولكن بوجود عدة احتكارات تؤدي إلى زيادة أرباح المحتكرين على حساب حرمان أصحاب الحق المشروع في مكافأة نشاطهم العامل.

لذلك يجب على الدولة أن تتدخل لاعطاء كل ذي حق حقه، وبالتالي يلزمها الاقتطاع من هؤلاء المحتكرين الإيرادات غير المبررة التي حصلوا عليها لمساعدة ضحايا سريان النظام المعيب الذي سمح بوجود مثل هذه الاحتكارات.

### الفرع الثاني: دواعى الاهتمام بتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة:

خلال الثلاثينيات ، وعندما ساد الاحساس بأن نظام توزيع الدخل كان غير عادل وأن هناك فروقا كبيرة في الميل للاتفاق بين الجماعات ذات الدخل المرتفع والجماعات ذات الدخل المنخفض نشأ بعض التأييد للسياسات التي يمكن أن تعيد توزيع الدخل بغرض رفع مستوى الاستهلاك.

وفي هذا المجال يجب أن نلاحظ أن كينز<sup>(١)</sup> كان يعتقد أنه من الضروري استخدام ضريبة الدخل التصاعدية لخفض الادخار ورفع الاستهلاك، ومن ثم رفع مستوى التوظيف والإنتاج.

وقد كان كينز مستعدا لأن يسير في هذا الطريق إلى أبعد مدى، فهو لم يكن من القائلين بالمساواة بين البشر. وبالتالي أصبح المظهر الاجتماعي للسياسة المالية مهما ولا يقل بحال من الأحوال في أهميته عن المظاهر الاقتصادية والمالية لها. وبالتالي فإنه ينبغي توزيع الأعباء المالية على أساس مبادئ العدالة، وهذا يفترض التقدير السليم للقدرات التمويلية للأفراد.

وعلى ذلك فإن إعادة التوزيع التي ينبغي أن تقوم بها الدولة إنما تكون

-Keiser (N.F.): op.cit., pp. 250-251.

ارضاء ليس فقط لمتطلبات اجتماعية ولكن أيضا لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصاديين<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك تكون مبررات إعادة التوزيع هي في آن واحد اجتماعية واقتصادية<sup>(٢)</sup>.

### أولاً: الانسجام الاجتماعي لمساواة الدخل:

إن معالجة عدم المساواة في الدخل بواسطة النظام الضريبي والنفقات العامة تبدو كأمر ضروري لتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة لأسباب متعددة منها:

#### ١- مساواة الدخل كوسيلة للوصول إلى الحد الأقصى للمنافع:

إذا سلمنا أن المنفعة المقدمة من الوحدة الأخيرة للدخل تقل عندما يزيد هذا الأخير ، فيمكن استنتاج أن كل نقل للدخل من يد صاحب دخل مرتفع إلى يد صاحب دخل أقل يؤدي بذاته إلى زيادة المنافع الكلية التي تعود على المجتمع.

ومن ثم فإن تحقيق المساواة التامة بين كافة الدخل في الجماعة يؤدي إلى حصولها على أكبر قدر من المنافع، أى على أكبر قدر من الإشباع.

#### ب- إعادة التوزيع كوسيلة لتحقيق المساواة في الفرص:

ومقتضى ذلك أن يكون الهدف الاجتماعي الجوهري هو تأمين مساواة الفرص أمام الجميع، مثال ذلك، تقديم التعليم المجاني من قبل الدولة وكذلك جميع الخدمات الاجتماعية للجميع.

-Barrère (A.): op.cit., p.27.

(١)

-Brochier (H.) et Tabatoni (p.): op.cit., pp. 478-481.

(٢)

## ثانياً: الأسس الاقتصادية لإعادة التوزيع:

ان عنصر الموضوعية الذى ينقص المبررات الاجتماعية لإعادة التوزيع يمكن ملاحظته في السياسة الاقتصادية ، بل يمكن القول بأن إعادة التوزيع المقصودة لم تظهر في الموازنة إلا تحت سيادة الحجج الاقتصادية.

بين ذلك كينز في مؤلفه « النظرية العامة » حيث قرر أنه في المجتمعات الحديثة حيث عدم المساواة في الدخل يولد مدخرات فائضة، فإن إعادة توزيع الدخل تسمح بزيادة الاتجاه العام إلى الاستهلاك وبالتالي تحقيق التوظيف الكامل.

ولاغرو فإن كفاءة أى اقتصاد تتحدد بتوزيع ثمار ذلك الاقتصاد (١). فتوزيع الدخل في الاقتصاد الحر يحدد طريقة تقسيم السلع والخدمات التي ينتجها هذا الاقتصاد .

وإذا كان ماسبق يوضح مزايا وأهمية تحقيق العدالة فى توزيع الدخل فإن ذلك يبرره أيضا مساوئ عدم العدالة في توزيع الدخل.

فالتوزيع غير العادل للدخل يؤدي إلى (٢) استخدام غير كاف لموارد المجتمع، البشرية، والطبيعية، وخفض في الاشباع الاستهلاكية الكلية.

كما أن التوزيع غير العادل للدخل يقلل من إنتاجية الموارد البشرية مباشرة إذا:

أ- ظل الأشخاص القادرون علي العمل النافع عاطلين ومع ذلك يستطيعون الاستمتاع بكل المزايا المادية الموجودة في المجتمع دون أن يعملوا.

-Lindholm (R.W.): op.cit., p. 25.

(١)

-Ibid: pp. 43-44.

(٢)

ب- إذا كانت السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجور المكتسبة أقل من المطلوب للمحافظة علي الصحة وتطوير القدرات الإنتاجية للفرد.

كذلك فإن التوزيع غير العادل للدخل يقلل النشاط الإنتاجي بشكل غير مباشر بزيادة مقدار المدخرات الناشئة عن الدخل القومي ذي الحجم المعين. وتميل زيادة المدخرات إلي خفض إنتاجية-الموارد البشرية إذا كانت تؤدي إلى خفض تدفق الدخل الذي يؤدي إلى التوظيف.

وتوزيع الدخل غير العادل يزيد كمية السلع والخدمات بتقديم اشباعات في المدفوعات للجهود الإضافية.

ومن الواضح تماما أن الكمية الاجمالية للاشباعات تختلف مباشرة طبقا للكمية الاجمالية للسلع والخدمات المتاحة، وأن هذه الكمية تختلف مباشرة حسب مقدار الجهد البشري المنتج. ومن ثم فإن التوزيع الصحيح للدخل لمضاعفة الاشباعات الكلية يحل نفسه في مشكلة توازن زيادة المنفعة من جراء زيادة المساواة في الدخل مما يؤثر علي النشاط الإنتاجي لخفض تفاوت الدخل.

والغنى العاطل هو نتاج توزيع الدخل غير العادل، ليس ظاهرة مرغوبة، لأن العمل مطلوب، أو لأن الأيدي العاطلة دائما تسبب مشكلات، كما أن التعطل غير مرغوب لأنه يقلل كمية السلع والخدمات التي كان يمكن أن تتوفر لاستمتاع الإنسان.

ثالثا: الوظائف الجوهرية لإعادة التوزيع<sup>(١)</sup>:

أ- على الموازنة ومنظمات التوزيع أن تشارك في إشباع الحاجات الحيوية للسكان، أو مايسميه ف.بيرو الغطاء الكامل لحاجات الإنسان، إذ تظل الموازنة مكلفة بتأمين حد أدنى من الموارد لفئة معينة من السكان، قد لا يكفلهم نظام السوق مثل ضحايا الحرب والشيوخ والضعفاء...

-Brochier (H.) et Tabatoni, (P.): op.cit., p.488.

(١١)



ب- وبالنسبة لفئات عريضة من السكان، تأخذ إعادة التوزيع شكل خدمات مجانية مقدمة من الموازنة في مجال الصحة والتعليم... وهي تحلل كتغيير في بنية الإنفاق الاجمالي المتحقق بتخصيص جزء من الاقتطاع الضريبي لاستعمالات معتبرة ذات أولوية. ومنطق هذا الاختيار يظل بصفة جوهرية سياسيا، ولكن يجب مع ذلك إعادة وضعها في مغزى السياسة الشاملة للدولة.

ج- وإعادة التوزيع حينما تلعب دور المصحح للسوق، فانها تقابل حدوداً منيعة، منطقتها اصلاح السوق دون تدميرها، ومن هنا نلمس حدود استعمال السياسة المالية كأداة تأثير علي البنيات، وبالتالي لو رغبتنا توزيعا عادلا بالكامل للدخل فلن تكفي إعادة التوزيع المالي للحصول عليه.

وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أنه لم تتقدم دولة كبرى دون تطبيق سياسة عادلة للتوزيع بوعي كبير<sup>(١)</sup>. كما أن غياب سياسة كلية واردة لإعادة توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة يجعل من الموازنة العامة للدولة أداة عشوائية<sup>(٢)</sup> للتدخل في الخطة الاجتماعية.

وبالرغم من الأهمية المتزايدة لتحقيق العدالة الاجتماعية سواء علي المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ، فإنه يبقى التأكيد علي أن التوفيق<sup>(٣)</sup> بين حتمية العدالة وضرورة النمو في الأعوام القادمة هو أعظم تحد للفقراء في العالم.

(١) -Lalumière (P.) : op.cit., p. 232.

(٢) -Ibid: p. 240.

(٣) جاك لوب: «العالم الثالث وتحديات البقاء» ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، الكويت ، ١٩٨٦ ، رقم ١٠٤ ، ص ١١.

## المطلب الثانى

### مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة فى النظام الرأسمالى

يتحدد توزيع الدخل فى كل مجتمع بالشكل السائد للملكية وسائل الانتاج، وبتلك العلاقات بين الناس، التى تنشأ فيما بينهم فى سياق عملية الانتاج مباشرة.

ومن المعروف أن الرأسمالية توفر درجة من حرية الحركة والتصرف للأفراد والمشروعات العاملة فى ظلها بدرجة لا يستطيع أن يتمتع بها أفراد أى اقتصاد اشتراكي . لذلك يقرر آدم سميث أنه من الممكن أن يتبلور نظام اقتصادي ذو كفاءة عالية إذا تركت الأسواق التنافسية تعمل بحرية دون تدخل الحكومة وقامت الحكومة بحماية حقوق الملكية . لذلك يرى سميث أنه <sup>(١)</sup> إذا ما ابتعدت الحكومة عن الشئون الاقتصادية فإن النظام الطبيعي يمكن أن يؤتي ثماره بسرعة .

ولذلك كانت فكرة سميث الأساسية هي أن الأفراد إذا أعطوا الحرية لتحقيق أهدافهم الشخصية فإن اليد الخفية **La main invisible** (قوى السوق) ستجعلهم يسلكون أفضل سلوك . ولذلك قرر سميث أن <sup>(٢)</sup> كل فرد يسعى دائماً للحصول على أفضل توظيف لأى رأس مال يتوفر لديه، وهو يهتم بمصلحته لا بمصلحة المجتمع . ولكن دراسة مصلحته تدفعه بشكل طبيعي أو بالضرورة لتفضيل التوظيف الأكثر فائدة للمجتمع . وبعبارة أخرى فإن الفرد وهو يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة فإنه فى نفس الوقت يؤدي للجماعة خدمات ويخلق لها منافع .

ويقول سميث مبلورا جوهر فلسفته <sup>(٣)</sup> «انه مهما اختلفت درجة سمو

Lekachman (Robert): A History of Economic Ideas, Mc Graw Hill Books company, New York, 1959, p. 89. (١)

Ibid, pp. 87-89. (٢)

Smith (Adam) : The wealth of Nations, Everyman's library, New York, 1910, p. 15. (٣)

الإدراك بين شخص وآخر فإن كلا منهما ينفع الآخر وذلك لأن جميع المنتجات التي تشترك في اخراجها استعدادات متباينة والتي ينعم بها كل فرد من الأفراد تجتمع وتؤلف رصيذاً مشتركاً بين الناس» .

ويتصل بما سبق ماتقرره الرأسمالية من حق للفرد في اختيار مهنته وكذلك حرية المشروع، كما أن الفرد يتمتع - في النظام الرأسمالي - بما اصطلح علي تسميته بسيادة المستهلك . وبالضرورة تشتمل سيادة المستهلك وحرية الفرد في اختيار مهنته علي حق ملكية السلع الاستهلاكية والعمل. كذلك فإن حرية المشروع تحتم وجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وإلي جوار ماسبق فهناك قوتان محفزان في النظام الرأسمالي: أولاهما: رغبة المنتجين في تعظيم الأرباح، وثانيهما: هي رغبة المستهلكين في تعظيم منفعتهم في ظل الدخل المحدود. وإجمالاً فإن الأثمان تقوم بدور جوهري في النظم الرأسمالية، وهو دور يوازي تماماً دور جهاز التخطيط في النظم الاشتراكية.

ويمكن النظر الى السوق الرأسمالي على أنه انتخاب مستمر لاقرار ما سوف ينتج. والنقود تشكل الأصوات، والإعلان يشكل كتابات الحملة الانتخابية، وعائدات الانتخاب، وتقرير أى المشروعات سوف تظل تعمل وأيها سوف ينتهى، تتحدد بالربح والخسارة .

وآجلاً أو عاجلاً فإن هذا الانتخاب الاقتصادي يعمل على القضاء على المنتجات غير المطلوبة وتوجيه المنتجين الى المجالات التى يمكن اقناع الناس بشراء منتجاتها .

إن المنافسة هي <sup>(١)</sup> محور قوة الرأسمالية إذ يرى فيها كل طرف نفسه والمنافسة في التحليل الأخير تعنى محاولة التفوق.

وبالرغم من المزايا المتعددة التي يحققها نظام السوق والاثمان في

(١) سليه (فرنسوا) : «الاخلاق والحياة الاقتصادية» ، ترجمة د. عادل العوا، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ١٩٨٩، ص ١٠٦.

الرأسمالية فإن هناك عيوباً متعددة تشويه - فمن الانتقادات واسعة الانتشار للسوق الاقتصادية الحديثة أن <sup>(١)</sup> الإعلانات الرأسمالية ليست صادقة دائماً .

وكذلك، يقال إن المنتجات «تباع» غالباً للجمهور بدلاً من طلبها تلقائياً من جانب الجمهور ، وربما كان جانب السوق الاقتصادية الذى يزعم كثيراً من المفكرين المحدثين هو ارتباطه « بالمنافسة » ومن ثم « بالطمع » و « بالصراع » و « بالمشاحنات » و « الأناية » . لقد أكد الكثير من المفكرين بشدة على هذا الجانب من الحياة الاجتماعية .

ويؤخذ على نظام الأثمان وهو يقوم بتحديد ما يجب أن ينتج داخل الاقتصاد القومى أن له نتائج سلبية فى بعض الجوانب <sup>(٢)</sup> فأحياناً لا يعمل السوق الحر فى بعض أنواع السلع والخدمات، والمشروعات الخاصة لا تستطيع أن تقدم خدمات هى ضرورية لكل أفراد المجتمع مثل الدفاع القومى أو التحكم فى الفيضان أو المنافع والخدمات التى تحتاج لها الدولة، كما أنها لا تستطيع أن توفر الخدمات التى تكون أرباحها غير مؤكدة مثل خدمات البحث العلمى الأساسى . كما أن المشروعات الخاصة لا تستطيع بسهولة أن توفر الخدمات التى ينبغى أن تتوفر لهؤلاء الذين لا يستطيعون أن يدفعوا التكاليف الكاملة، مثل خدمات التعليم والصحة، وعلى ذلك يمكن القول بأن الجوانب السلبية للعملية الإنتاجية الرأسمالية تتمثل فى <sup>(٣)</sup> : سوء استخدام الموارد الإنتاجية وانعدام التساوى فى توزيع الدخل، ثم التطور غير المتوازن . وبالجملية يمكن القول بأن المجتمع الذى تحكم السوق أنشطته الاقتصادية سيكون <sup>(٤)</sup> خادماً أميناً يقطاً للأغنياء ، لكنه سيكون متفرجاً

Wright: Capitalism, op.cit., pp. 46-50.

(١) هيلبرونر (روبرت) : رأسمالية القرن ٢١ ، ترجمة كمال السيد ، مركز الأهرام للترجمة والنشر . الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ ص ٩٣ .

(٢) هالم : النظم الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .  
(٣) Duesenberry (James): Government Expenditures and Growth, Selected readings, Boston, 1966, pp. 586-590.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر :  
د . محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ٤٥٩ - وما بعدها .

د . مصطفى رشدي شيجه : علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى ، مرجع سابق ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٥) هيلبرونر : رأسمالية القرن ٢١ ، مرجع سابق ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

صم بالنسبة للفقراء . ونتيجة لذلك هناك دائماً أوجه ضعف أخلاقية في النظام الجزئي الذي تنتجه السوق ولذلك يبقى للدولة دورها في تكملة أوجه القصور التي تتمخض عن نظام السوق .

وينتقد الماركسيون فكرة سيادة المستهلك في النظام الرأسمالي ويقررون أن سيادة المستهلكين ليس لها معنى يذكر في نظام لا تتوفر فيه المساواة في توزيع الدخل. إذ أن الأغنياء هم الذين يستطيعون الشراء، أما الفقراء فلن يمكنهم الصمود في مواجهة أصوات جنيهاات الأغنياء وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبار النظام الرأسمالي يعبر عن ديمقراطية مستهلكين صادقة.

كذلك تنتقد النظم الرأسمالية بأنه في المجتمع الرأسمالي تعتبر وسائل الإنتاج ملكية رأسمالية خاصة لطبقة البرجوازيين، وأن علاقات التوزيع تضمن اغناءها. أما الكادحون فلا يحصلون إلا على القسم الأقل من تلك الخيرات التي ينتجونها هم أنفسهم، وأن حصة الكادحين، وعلى وجه الخصوص الطبقة العاملة، من توزيع الناتج لها حدودها الصارمة، فهي لا تتجاوز أطر قيمة قوة العمل<sup>(١)</sup>.

وأمام ما سبق يرى البعض أن النظام الرأسمالي في طريقه للزوال ، يقول أصحاب هذا الرأي<sup>(٢)</sup> « ولكن ومع هذا فإن الرأسمالية النفائثة »<sup>(٣)</sup> (Turb-Kapitalismus)، التي تبدو الآن كما لو كان انتصارها على المستوى العالمي قد صار أمراً حتمياً، إنما هي في طريقها لهدم الأساس الذي يضمن وجودها: أعنى الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطي. فالتغيير وإعادة توزيع السلطة والثروة يقضيان على الفئات الاجتماعية القديمة بسرعة لا تعطي الجديد فرصة لأن يتطور على نحو متزامن معها.

(١) يوري بوبوف: « دراسات في الاقتصاد السياسي، الاشتراكية وقضايا التوجه الاشتراكي »، دارالتقدم-موسكو ١٩٨٥، ص ١٠٩.

(٢) بيتر مارتين (هانسن)، شومان (هارلد): « فخ العولمة »، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة- الكويت (٢٣٨)، ١٩٩٨، ص ٣٥.

(٣) أي الرأسمالية الصاعدة بقوة متنامية شبيهة بالقوة التي تندفع بها الطائرات النفائثة الحديثة.

وهكذا أخذت البلدان التي تعتبر حتى الآن بلدان الرفاهية تستهلك رأسمالها الاجتماعي، الذي ضمن لها حتى الآن الوحدة والتماسك . بخطى سريعة جدا تفوق حتى الخطى التي تدمر بها البيئة ويدعو الاقتصاديون والسياسيون الليبراليون الجدد العالم للاقتداء بـ « النموذج الأمريكي »، إلا أن واقع هذه الدعوة مريب وشبيه بالدعاية التي كانت تطلقها حكومة ألمانيا الشرقية، حيناً كانت تقول عن نفسها، إنها ستبقى تتعلم الانتصار من الاتحاد السوفيتي دائما وأبداً.

فليس هناك مكان آخر يبدو فيه التدهور بينا للعيان كما هو بين في الوطن الأصلي للثورة الرأسمالية المضادة: الولايات المتحدة الأمريكية، فالجريمة اتخذت هناك أبعاداً بحيث صارت وباء واسع الانتشار . ففي ولاية كاليفورنيا- التي تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية- فاق الانفاق علي السجون المجموع الكلي لميزانية التعليم . وهناك ٢٨ مليون مواطن أمريكي، أي ما يزيد علي عُشر السكان ، قد حصنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون علي حراسهم المسلحين ضعف ما تنفق الدولة علي الشرطة.

وهكذا يتضح أن علاقات التوزيع إنما تتم في النظام الرأسمالي علي نحو يتوافق مع الخصائص والأسس التي يقوم عليها النظام. وهي في مجملها تتم لصالح الطبقة التي تمتلك عناصر الإنتاج بالرغم من قيام النظام الرأسمالي المعاصر بتقديم وسائل متعددة - التأمين الاجتماعي، التأمين الصحي... وغيرها- من شأنها أن تساعد في تضيق الهوة بين أصحاب عناصر الإنتاج والطبقة العاملة، ومن شأنها أن تحسن من أوضاع الطبقة العاملة عموماً، وبحيث لا تكون أوضاع هذه الطبقة كما كانت عند قيام الثورة الصناعية.

وبالرغم من كل ما سبق ففي الواقع العالمي الحديث قدم لنا كل (١١) من

(١١) هيلبرنر: «رأسمالية القرن ٢١»، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٥.

الاتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الشرقية أسطع البراهين علي أن الرأسمالية تدير الشؤون المادية للبشرية بصورة أكثر اقناعا مما تفعل الاشتراكية، فرغم ماقد يتسم به السوق من توزيع غير عادل أو لا مسئول للسلع، إلا أنه يؤدي تلك المهمة بشكل أفضل مما تؤديه طوابير الاقتصاد الموجه: ومهما كانت درجة اللاعقلانية في ثقافة العقلية التجارية إلا أنها تتمتع بجاذبية تفوق تلك التي تتمتع بها أخلاقيات الدولة. ومهما بلغت أيديولوجية حضارة علم الأعمال من مراوغة وخداع فإنها أكثر مصداقية من الأيديولوجية الاشتراكية.

## تقويم المفهوم الرأسمالى للتوزيع العادل للدخل والثروة:

### نقد التوزيع المتفاوت للدخل

من المعروف أن أساس النظام الاقتصادى للاشتراكية يتمثل في الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وفيها يكمن الجوهر الاقتصادى والاجتماعى للنظام الاشتراكى. وعلي ذلك فإن المنتجات المتحققة بواسطة وسائل الإنتاج تكون ملكا عاما للجميع، وبالتالي يجرى توزيعها لصالح المجتمع بأسره. أما النظام الرأسمالى فنظرا لقيامه علي احترام الملكية الفردية وحمايتها فان طبيعة التوزيع لابد وأن تكون متفاوتة بحسب تفاوت الأفراد في ملكيتهم لعناصر الإنتاج.

وفى الرأسمالية حيث يمتلك الأفراد معظم عناصر الإنتاج ملكية خاصة فإن عوائد عناصر الإنتاج تعود علي الأفراد . وعلي ذلك فهناك سببان رئيسيان لعدم العدالة في توزيع الدخل في المجتمعات الرأسمالية هما: (١) غياب التوزيع العادل لحيازة الاملاك (مصادر الأرض ورأس المال)، ورأس المال البشرى. وكلها أشكال تدر عوائد سواء أكانت في شكل ايجارات أم سعر فائدة أم فوائد على الأسهم. بالاضافة إلي الربح الرأسمالى. أما الثانى (رأس المال البشرى) فيدر الأجور والمرتببات.

وبسبب العوامل السابقة ينتقد النظام الرأسمالى بسبب نقص المساواة في توزيع الدخل. وينتقد النظام الرأسمالى من هذه الناحية (٢) لأن الحرية الفردية لها مظاهرها السلبية، لأنه لايجد شخص مسئول عن رخاء جيرانه. فلو تعطل فرد عن العمل أو أفلس، فعليه وحده أن يتحمل النتائج.

وترى الرأسمالية أن علاج هذا الجانب إنما يتم من خلال السياسة الضريبية التى تفرض الضرائب علي الأغنياء ولاتفرض ضرائب علي

(١) بول جريجورى، روبرت ستيوارت: «النظم الاقتصادية المقارنة»، تعريب د. طه عبد الله

منصور، دار المريخ، السعودية، ١٩٩٤، ص ٦٩١.

(٢) هالم: «النظم الاقتصادية»، مرجع سابق، ص ٢٦.



الفقراء، أو تفرض ولكن بنسبة ضئيلة للغاية، كما أن الضرائب تفرض علي الأغنياء بسعر تصاعدي يتزايد بتزايد دخولهم.

وعلي ذلك ينعقد دور جوهري للدولة في هذا المجال لعلاج كل قصور ينتج عن آلية السوق والأثمان ودورها في تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة.

### المطلب الثالث

## مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة

### في النظام الاشتراكي

الاقتصاد الاشتراكي - مثل اقتصاد الاتحاد السوفيتي (سابقا) والصين - هو<sup>(١)</sup> الذى تكون فيه جميع وسائل الإنتاج والمزارع والمصانع اشتراكية، أى مملوكة للدولة، وليس هناك قطاع خاص، بل كل المشروعات قطاع عام. وتستخدم وسائل الإنتاج وتدار بواسطة الدولة من أجل الرفاهية العامة، ويذهب كل الربح للدولة لكي يعاد استخدامه من جديد فى التنمية الاقتصادية أو ينفق على رفاهية الشعب. وقد لا تكون هناك مساواة اقتصادية مطلقة ولكن تساوى الفرص مكفول. وتوزع الموارد ليس حسب طلب الأفراد ورغباتهم ولكن توزع بواسطة السلطة المركزية مع مراعاة المصالح الكلية للدولة.

وتمثل أساس النظام الاقتصادي للاشتراكية في الملكية الاجتماعية<sup>(٢)</sup> لوسائل الإنتاج وفيها يكمن الجوهر الاقتصادي والاجتماعي للنظام الاشتراكي. والمميز الرئيسى لعلاقات الملكية والاشتراكية لوسائل الإنتاج هو أن أفراد المجتمع لا يقفون في مواجهة بعضهم البعض بوصفهم أصحاب ملكية خاصة مختلفين، بل هم في وضع اقتصادى متكافئ ويقفون من بعضهم البعض كمالكين جماعيين لوسائل الإنتاج، وكل فرد من

(١) Dewett and Varma: Refresher Course in Economic Theory, Premier Publishing Co., 1969, p. 21.

Pareto (Vilfredo): Systemes socialistes, librairie Droz, Geneve, 1965, Tome II, p. 322 et s.

Loucks (William N.): Comparative Economic systems, sixth Edition, pp. 180-187.

(٢) بوبوف: «الاشتراكية وقضايا التوجه الاشتراكي»، مرجع سابق ص ٢٩-٣٤. أباكلين وآخرون: «الاقتصاد السياسى، ترجمة سعد رحى، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧، ص ٣٦٩ وما بعدها.

-Landauer (Carl): Contemporary economic systems, New York, 1964, pp. 233-240.

أفراد المجتمع يظهر بنفسه كمشارك في ملكية وسائل الإنتاج من خلال المساهمة في العمل المشترك المنسق مع عمل الآخرين المشاركين مثله في هذه الملكية، والذين يتمتعون معا بنتائج العمل الاجتماعي.

وتشكل سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج السمة الرئيسية التي تميز علاقات الإنتاج الاشتراكية. كما أن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج هي التي تحدد الأساس العميق للنظام الاقتصادي للاشتراكية، أي الأسلوب الجديد لاقتراح قوة العمل بوسائل الإنتاج وتحدد الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج طابع علاقات التوزيع، وبما أن وسائل الإنتاج تشكل الملكية الاجتماعية فإن المنتجات المتحققة بواسطة هذه الوسائل تكون هي الأخرى ملكاً عاماً ويجرى توزيعها لصالح المجتمع بأسره.

وانطلاقاً من أن توزيع الدخل في المجتمع إنما يتحدد بحسب الشكل السائد للملكية ووسائل الإنتاج، وتلك العلاقات بين الناس التي تنشأ فيما بينهم في سياق عملية الإنتاج مباشرة، فإنه في ظل الاشتراكية، ومع قيام الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج، يتغير<sup>(١)</sup> مجمل العلاقات الإنتاجية بما في ذلك علاقات التوزيع أيضاً، وأن مبدأ الاشتراكية هو « من كل حسب قدراته، ولكل حسب عمله »، وينعكس في هذا المبدأ في وحدة معا مجالات للعلاقات الاقتصادية: العلاقات في مجال الإنتاج مباشرة، وعلاقات التوزيع.

فعبارة « من كل حسب قدراته » تفترض التوحيد المباشر لقوة العمل مع وسائل الإنتاج واخضاع الإنتاج لأهداف تلبية حاجات الكادحين المادية والروحية المتنامية باستمرار، والتطوير الشامل للشخصية.

(١) بوبوف: « الاشتراكية وقضايا التوجه الاشتراكي »، مرجع سابق ص ١٠٩-١١٢.

وأخيرا علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة بين الناس المتحررين من الاستغلال، ودون ذلك كله يستحيل تحقيق مبدأ « من كل حسب قدراته ».

وباعتبار أن التوزيع حسب العمل يعبر في المجتمع الاشتراكي عن ضرورة موضوعية، وباعتبار أن هذه الظروف الموضوعية لا تمس الجزئيات بل تشكل أحد الجوانب العامة والجوهرية للعلاقات الإنتاجية في ظل الاشتراكية، فهي تظهر كقانون اقتصادى للمجتمع الاشتراكي: قانون التوزيع حسب العمل، وهو يتجلى في توزيع الخيرات المادية والروحية بارتباطها المباشر بكمية ونوعية العمل الذى يقدمه الكادحون للمجتمع، وفي ضمان أجر متساو لقاء العمل المتساوى بغض النظر عن الجنس والعمر والعرق والانتماء القومي.

وكان الاتحاد السوفيتي يستخدم النظام المالي للمشروعات وفروع الاقتصاد، والمالية العامة للدولة لمواجهة<sup>(١)</sup> متطلبات قانون التوزيع طبقا للعمل المبذول وقانون الزيادة المستمرة في إنتاجية العمل.

وبمساعدة المالية تشرف الدول علي مقدار العمل المبذول وعلي مقدار الموارد المستهلكة، وتتأكد من أن النصيب الشخصي من الدخل القومى الذي يحصل عليه الشعب العامل يتمشى مع كمية ونوع العمل الذى يؤديه.

وهكذا تتحدد طبيعة التوزيع في النظام الاشتراكي بحسب الخصائص والأسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي. وتدور هذه الخصائص كلها وتلك الأسس حول الملكية الجماعية للدولة، ثم قيامها بنفسها بمهمة التوزيع بحسب مبدأ الاشتراكية الأساسى « من كل حسب قدراته، ولكل حسب عمله ». وكان مأمولا أن يكون المفهوم الاشتراكي للتوزيع العادل للدخل والثروة هو أكثر المفاهيم عدالة وذلك بسبب طبيعته في النظم الاشتراكية.

لقد اعتقد الاشتراكيون أن المستقبل سيكون للاشتراكية وبرروا ذلك بالتفوق التاريخى للاشتراكية علي الرأسمالية فى المجالين السياسى والروحى. يقول أحدهم مبشراً بذلك:<sup>(٢)</sup> «ها هي مجموعة البلدان الاشتراكية

(١) النظام المالى السوفيتى: أعدته لجنة من أساتذة المعهد المالى بموسكو، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، ١٩٦٧، ص ١٩.

(٢) - أبالكين (ل)، دزارا سوف (س)، كوليكوف (أ): الاقتصاد السياسى، ترجمة سعد رحمى، دارالثقافة الجديدة، ١٩٨٧، ص ٥٦٢، ٥٦٣.

تقف الآن في مقدمة النضال من أجل السلام، ومن أجل انقاذ البشرية من الإبادة النووية. وسباق التسلح الذي بدأتها الامبريالية لا يشكل خطراً لمجرد ما يمكن أن يفضي إليه من عواقب عسكرية، وإنما تكمن خطورته أيضاً في أنه يستنزف الموارد الاقتصادية للشعوب، ويزيد من نقص المواد الخام والطاقة، وينشر التضخم والبطالة. وهاهي النفقات العسكرية تقفز الى ذرى لم يسمع عنها أحد من قبل. والحروب العادلة ليست جريمة، وإنما الجريمة الموجهة ضد البشرية هي الاستعداد للحرب، ولذلك فالنضال ضد سباق التسلح هو الآن المهمة الأولى التي تواجه قوى السلام في عصرنا. ومازالت الاشتراكية تكشف عن مزاياها في مواجهة الرأسمالية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. إن المستقبل للاشتراكية!!

ويقول «نيكيتين»<sup>(١)</sup> وفي آخر المطاف، سينتصر في الكرة الأرضية النظام الذي يوفر للشعوب امكانيات أكبر لتحسين حياتها المادية والروحية. وهذا النظام إنما هو النظام الاشتراكي. إن الاشتراكية هي التي تفتح آفاقاً لا سابق لها للنهوض الخلاق اللامتناهي عند الجماهير الشعبية، لازدهار العلم والثقافة حقاً وفعلاً، لتحقيق أحلام البشر في حياة سعيدة لا وجود فيها للمنبوذين ولا للعاطلين عن العمل، في طفولة مشرقة، وشيخوخة هادئة، لتحقيق أمانى الإنسان بأقصى جراتها وانطلاقها، لتطبيق حق الإنسان في الابداع بكل حرية لما فيه صالح الشعب.

وهكذا استقر في وجدان وعقل كثير من الشعوب والمفكرين أن النظام الرأسمالي سينهار وأن المستقبل سيكون للنظام الاشتراكي. فهذا هو الدكتور فؤاد مرسى<sup>(٢)</sup> يقول وهو يختتم كتابه رأس المال لكارل ماركس «إن كتاب رأس المال يزداد حيوية بالصدق الذي تحمله له الأيام!!

لقد كان معتقداً ومأمولاً في النظام الاشتراكي أنه سيكون النظام الذي

(١) نيكيتين: أسس الاقتصاد السياسى، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص ٣٤٠.

(٢) د. فؤاد مرسى: رأس المال لكارل ماركس، سلسلة من الفكر السياسى الاشتراكي، دار

الكاتب العربى، ١٩٦٨.

سيقوم فى الأرض السلام والحرية والعدل والمساواة والأخوة والسعادة لجميع الشعوب . . . وبالتالى اتجهت كثير من الدول لتطبيق النظام الاشتراكى . ولكن وبالرغم من كل الآمال التى كانت معقودة على النظام الاشتراكى فإنه لوحظ - على الساحة العالمية- أنه مع انتقال العالم من الثمانينيات الى التسعينيات فإن اقتصاديات الاتحاد السوفيتى (السابق) وتوابعه فى أوروبا الشرقية كانت تتحول من النظام الاشتراكى الى الرأسمالية كمنهاج للنجاح فى المستقبل . وهكذا تفتق الواقع العالمى عن مسار معاكس تماما لما تنبأ به الاشتراكيون، إذ كانوا يتوقعون الانهيار الحتمى للرأسمالية وتحول الدول الرأسمالية الى الاشتراكية، ولكن الذى حدث هو العكس تماما، وتحولت الدول الاشتراكية الى الرأسمالية .

يقول «فاكلاف كلوس» (١) :

لقد أصبح واضحا لكل الأوربيين الشرقيين، والتشيك والسلوفاك - على وجه الخصوص - أن الطريقة العملية والواقعية الوحيدة لتحسين مستوى معيشتهم هى الالغاء الكامل لمؤسسات التخطيط المركزى، وحرية تحديد السعر والأجر وسعر الصرف وضوابط التجارة الخارجية والتحويل الجذرى لحقوق الملكية .

لقد وصل الحال فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) لدرجة أن تجارة (٢) الجسد أصبحت هى إحدى التجارات المهمة خصوصا فى المدن الروسية التى يؤمها السياح، وأن كثيرات يشتغلن بهذه التجارة لأنهن لا يجدن بابا آخر للتكسب ومواجهة أعباء المعيشة التى أصبحت فوق طاقة الجميع . وهناك زوجات وأزواج يتقاسمن هذه المهمة لرعاية أولادهم . . . الزوجات يذهبن

(١) وزير مالية تشيكوسلوفاكيا فى مؤتمر عام ١٩٩٠، عقده بنك الاحتياطى الفيدرالى فى مدينة كانساس:

Boyes (William) & Melvin (Michael): Economics, Houghton Mifflin, 1994, p. 1011.

(٢) أ. فهمى هويدى: مجتمع فقد عافيته، مقال بجريدة الأهرام فى ١١ يوليو ١٩٩٥ .

للبحث عن الرجال، والأزواج يفتشون عن العجائز . وحين تضاعفت أعباء المصروفات الجامعية، لم يكن أمام الطالبات خيار، فيما أن يمتنعن عن الدراسة، أو يواصلنها ويبحثن عن مورد لتغطية المصاريف، والمورد المتاح لهن هو تجارة الجسد . لذلك فإن المرء لا يستغرب حين يسمع أن ٥٠٪ من طالبات الجامعة أصبحت من بائعات الهوى .

غير أن الأمر أبعد من ذلك بكثير في الواقع . . فقد أصبح البغاء أحد أهم صادرات الاتحاد السوفيتي . وهناك شركات تصدر الفتيات الى تركيا ومصر واسرائيل ودول الخليج، وحسب احصاءات شركات الطيران فإن نصف مليون روسية زرن منطقة الخليج خلال العام الماضي «لمهام» مختلفة .

وباستقصاء الأسباب التي أوصلت النظم الاشتراكية إلى الحالة السابقة، تبين أن هناك أسباباً عديدة أدت لذلك، فضلاً عن مشكلة الحريات السياسية في الدول الاشتراكية السابقة، كانت هناك عيوب جوهرية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وغيرها .

كذلك تعرض المفهوم الاشتراكي للملكية الجماعية لنقد شديد،

لقد غاب عن الاشتراكيين أن إلغاء الملكية الخاصة وإحلال الملكية العامة لهو طمس لحقيقة جوهرية من حقائق النفس البشرية التي جبلت على حب التملك، وبالتالي فإن تجاهل هذه الحقيقة الجوهرية كان سبباً لفشل النظام الاشتراكي . ويعبر عن ذلك ما كان يقوله العمال السوفيت، لقد كانوا يرددون <sup>(١)</sup> «اننا كنا نتظاهر بأننا نعمل والدولة كانت تتظاهر بأنها تدفع لنا» .

لقد كانت أكبر مشكلة لدى الأقطار الاشتراكية سابقاً هي <sup>(٢)</sup> العثور على أجدى طريقة لجعل العمال يشتغلون، لاسيما بعد أن تفاقمت المشكلات بسبب سوء الأحوال المعيشية للعمال .

Boyes & Melvin: Economics, op. cit., p. 1011.

(١)

(٢) روينسون (جوان)، ايتويل (جون): مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، تعريب د.فاضل عباس مهدي، مراجعة د. محمود عبد الفضيل، دار الطليعة - بيروت، الطبعة الثانية،

١٩٨٨، ص ٤٢٥ .

ولذلك فعندما قررت يوغوسلافيا الخروج من الفلك الاشتراكي استحدثت نظاماً لسيطرة العمال ترتب عليه منح الملكية ضمن كل منشأة للقوى العاملة. وقد أدى ذلك الى اعطاء العمال نفس الحافز القوى لتشغيل الأعمال تشغيلاً مريحاً.

ويرر جورباتشوف ما سبق بقوله<sup>(١)</sup> «وعزلت الملكية العامة بالتدريج عن ملاكها الحقيقيين - العمال - وكثيراً ما عانت هذه الملكية من النزعة الديوانية والمحلية، وغدت أرضاً بلا صاحب، تفتقر إلى مالك حقيقى وظهرت أمارات متزايدة لاغتراب الإنسان عن ملكية كل الشعب، والافتقار الى التنسيق بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة للشعب العامل. وكان هذا هو السبب الهام لما حدث فى المرحلة الجديدة حيث بدأ نظام الإدارة الاقتصادية الجديد يتحول من عامل تطوير إلى آلية كابحة عرقلت تقدم الاشتراكية.

ويقول جورباتشوف فى موضع آخر مبرهنأً على ماسبق<sup>(٢)</sup> «وكان لتقديم الواقع الخالى من المشاكل آثاره العكسية: فقد حدث انفصال بين القول والعمل، مما حفز على السلبية العامة وعلى عدم تصديق الشعارات التى تعلن، وكان من الطبيعى تماماً أن يؤدى هذا الوضع الى فجوة فى المصادقية، وأصبح كل ما يعلن من فوق المنابر ويطبع فى الصحف والكتب الدراسية مثار شك وتساؤل. وبدأ الفساد يسرى فى الأخلاقيات العامة، والضعف يعرف طريقه الى الشعور العظيم بالتضامن بين المواطنين والذى تشكل خلال أوقات الثورة البطولية، والخطط الخمسية الأولى، والحرب الوطنية العظمى، وإعادة التعمير فيما بعد الحرب. وزاد إدمان الخمر والمخدرات والجرائم، وتغلغلت القوالب الجامدة للثقافة الجماهيرية الغربية علينا، مما أدى الى السوقية والأذواق الهابطة وزاد من الجذب الأيديولوجى.

وضعف توجيه الحزب، وانعدمت المبادرة فى بعض العمليات

(١) جورباتشوف (ميخائيل): البيرسترويك، ترجمة حمدى عبد الجواد، دارالشروق، الطبعة

الأولى، ١٩٨٨، ص ٥١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩.



الاجتماعية الحيوية. وأخذ كل فرد يلاحظ الركود بين القيادة وانتهاك العملية الطبيعية للتغيير فيها.

ويقول أيضا<sup>(١)</sup> «ورأى كل الشرفاء بمرارة أن الناس يفقدون اهتمامهم بالشئون الاجتماعية، وأن العمل لم تعد له مكانته المحترمة، وأن الناس، وبخاصة الشباب، يجرون وراء الكسب بأى ثمن. لقد كان لدى شعبنا على الدوام قدرة حقيقية على تبين الفجوة بين الأقوال والأفعال.

إن هذا هو الوضع الطبيعي لشعور الإنسان بأن ناتج عمله لن يتمكن من تملكه ملكية خاصة، وأنه لن يتمكن من نقل ملكيته من بعده الى أبنائه وورثته، مهما قيل أنه فى ظل النظام الاشتراكى بأن المصلحة العميقة<sup>(٢)</sup> لكل أعضاء المجتمع فى التلبية الكاملة لكل الاحتياجات هى القوة الرئيسية المحركة لتطور الإنتاج الاجتماعى فى ظل الاشتراكية. تلبية أكمل فأكمل لحاجات المجتمع عن طريق تطوير واتقان مطردين للإنتاج.

لذلك يقال<sup>(٣)</sup>: إن الاشتراكية خيال ووهم، لأن الناس ليسوا بهذا القدر العالى من التربية. وليست الآلية الحكومية من الدقة بحيث تحل محل المبادرة الفردية، وتحرك الجهاز الاجتماعى لينزل الاحساب بالعمل الاجتماعى محل المصلحة الشخصية.

إن الزيف قد يكون قويا، وقد يتحول بفضل وسائل معينة إلى حقيقة، ولكن الى متى تستطيع تلك الحقيقة الانتظار لكى تثبت وجودها وقبل أن يكشف فشلها عن زيفها!

(١) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) ماكاروفا: التطور الاقتصادى للمجتمع الاشتراكى، دارالتقدم، موسكو، ص ٧٠.

(٣) لاجوجى: المذاهب الاقتصادية، ترجمة د. مدوح حقى، منشورات عويدات، باريس ١٩٨٤، ص ١٠٩.

وأمام كل ما سبق يعتقد الاشتراكيون الآن فى (١) ضرورة البحث عن أشكال جديدة للملكية الاشتراكية وضرورة مراجعة العديد من القواعد الجامدة لنظرية الملكية.

### تقويم المفهوم الاشتراكى للتوزيع العادل للدخل والثروة

يتمثل أساس النظام الاقتصادى للاشتراكية فى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، وفيها يكمن الجوهر الاقتصادى والاجتماعى للنظام الاشتراكى. ويرى أنصار النظام الاشتراكى أنه عندما تمتلك الدولة العناصر المادية للإنتاج فإنها ستتمكن من القيام بالتوزيع العادل للدخل والثروة على نحو أفضل مما هو موجود فى النظام الرأسمالى. فبما أن وسائل الإنتاج تشكل الملكية الاجتماعية، فإن المنتجات المتحققة بواسطة هذه الوسائل تكون هى الأخرى ملكاً عاماً، ويجرى توزيعها لصالح المجتمع بأسره. وأمام ماسبق يرى البعض (٢) أن التوزيع سيكون أكثر عدالة فى الاشتراكية نظراً للتوزيع الأكثر عدالة للتعليم والتدريب ، ولأنه باستطاعة الحكومة التحكم فى سلطة النقابات العمالية. والحجة الأخرى المؤيدة لأفضلية التوزيع الاشتراكى هى التزام الحكومة الاشتراكية مبدئياً بفكرة العدالة.

ويؤمن الاشتراكيون بأنه عندما تكون وسائل الإنتاج المادية مملوكة بواسطة المجتمع ككل - أى الدولة- فإن هذا المنهج كفيل بأن يؤدى إلى تحقيق قدر كبير من المساواة فى توزيع الدخل الشخصى. وهكذا يمكن القول بأن الاشتراكيين ركزوا جل همهم على التوزيع الشخصى فقط، وفاتهم ملاحظة مدى تأثير سياستهم فى التوزيع الوظيفى.

فمن المعروف أن عناصر الإنتاج تتسم بالندرة وبالتالي يجب أن يكون لها أثمان تعكس أهميتها الاقتصادية ، إذا أريد تحقيق توزيع متناسب لعناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد.

(١) شكريدوف (فلاديمير): الاشتراكية والملكية، البيرسترويك، مفهوم جديد للاشتراكية،

مقالات مختارة، ترجمة حمدى عبد الجواد، دار الثقافة الجديدة، ص ٥٦.

(٢) جريجورى، ستبورات : « النظم الاقتصادية المقارنة »، مرجع سابق، ص ٦٩٢.

ولكن الواقع العملي أثبت أن الاشتراكية تجاهلت هذا الجانب تماما، وركزت كل اهتمامها علي التوزيع الشخصي وأمام ماسبق يظهر أن أداء<sup>(١)</sup> الرأسمالية جيد من ناحية الكفاءة بينما يميل إلي عدم الاستقرار، وتوزيع الدخل أكثر تفاوتاً مقارنة بالنظام الاشتراكي.

أما الاشتراكية فقد تكون أقل كفاءة من الرأسمالية السوقية، ولكن الاقتصادات المخططة أكثر استقراراً من الرأسمالية السوقية. وهكذا يتضح أن مفهوم الاشتراكية للتوزيع العادل للدخل والثروة لم يستطع أن يحقق بالفعل ماكانت تصبو إليه الاشتراكية من تحقيق أحلام البشر في حياة سعيدة لاوجود فيها للمنبوذنين ولا للعاطلين عن العمل، ولا تفاضل فيها بين شخص وآخر، لأن أفراد المجتمع - من المنظور الاشتراكي - لا يقفون في مواجهة بعضهم البعض بوصفهم أصحاب ملكية خاصة مختلفين، بل هم في وضع اقتصادي متكافئ، ويقفون من بعضهم البعض كمالكين جماعيين لوسائل الإنتاج، وكل فرد من أفراد المجتمع يظهر بنفسه كمشرك في ملكية وسائل الإنتاج.

وكان اعتناق الاشتراكية لهذا المفهوم هو السبب في الاهتمام بالتوزيع الشخصي فقط وإهدار التوزيع الوظيفي. ولذلك لم يستطع المخططون في النظام الاشتراكي الوقوف علي التكاليف الحقيقية للإنتاج. لذلك فإن اتباع التخطيط الاقتصادي في الاشتراكية لم يكن إلا علي حساب فعالية وكفاءة الإنتاج القومي والسلوك الاقتصادي القويم.

وقد نبه للحقيقة السابقة كثير من العلماء<sup>(٣)</sup> وتوقعوا أن يواجه الاقتصاد الاشتراكي مشكلة كبيرة إذا ظل معتمدا علي التخطيط فقط، وقالوا انه لا سبيل لحلها إلا بسلوك أسلوب اقتصاد السوق كوسيلة لإدارة الاقتصاد القومي.

(١) جريجوري، ستورات : « النظم الاقتصادية المقارنة »، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٣) د. أحمد جامع: « الاقتصاد الاشتراكي »، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ٥١٧ وما بعدها.

## المبحث الثانى

### ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة فى النظام الاقتصادى الإسلامى

لامندوحة أن كل نظام اقتصادى يتبنى مفهوما معينا للتوزيع العادل للدخل والثروة، وينبنى هذا المفهوم على الأسس والأصول التى يقوم عليها كل نظام. وبالتالي فإن مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة يختلف فى النظام الرأسمالى عنه فى النظام الاشتراكى. ويعتقد أنصار النظام الرأسمالى أنه النظام القادر على تحقيق العدالة الاجتماعية. ويعتقد أنصار النظام الاشتراكى أن الاشتراكية هى الأقدر على تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة.

وأمام ما سبق قد يقول البعض أن فى الإسلام - هو الآخر - عدالة اجتماعية. والحقيقة أنه يخطئ خطأ جسيما من يقول أن فى الإسلام أيضا عدالة اجتماعية. لأن الحق أن العدالة الاجتماعية لا توجد<sup>(١)</sup> إلا فى الإسلام وحده. لأنه دين الحق الذى أنزله الله تبارك وتعالى على رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم لهداية الناس وإقامة العدل بينهم.

وسبب قولنا أن العدل - بكافة معانيه - لا يوجد إلا فى الإسلام وحده، هو أن الله تبارك وتعالى هو الذى يملك أن يقرر أن هذا عدل وذاك لا يعد عدلا. أما غيره من الأفراد أيا كان شأنهم فلا يملك أحدهم أن يضع مثل هذا المعيار لأنه لا يوجد فى أى شخص هذه الأهلية التى من شأنها إقامة العدل الحقيقى.

وسبب ذلك أن النفس البشرية محدودة دائما بالإطار الزمانى والمكانى الذى تعيش فيه. وهى أيضا محدودة بحكم امكانياتها المخلوقة بها، لذلك لا يستقيم أن يترك لها أن تضع معيارا للعدل بين البشر.

وكان الأخرى أن يستقى هذا المنهج من شرع الله الحكيم لأنه سبحانه الخالق العليم بكل ما يصلح حال الناس فى كل زمان ومكان. ويشهد على الحقيقة السابقة الواقع العملى الذى يشهد كثرة التعديلات فى المعايير

(١) أبو الأعلى المودودى: «الحكومة الإسلامية»، مرجع سابق، المختار الإسلامى، ١٩٨٠ ص ٢١١.

والمناهج التي يقيمها البشر، الى حد العدول عن المنهج كلية، وما ذلك إلا لقصور الفكر والتصور البشرى على فئة معينة، ومكان معين وزمان معين.

ولا يمكن أن يكون<sup>(١)</sup> أى من الرأسمالية أو الاشتراكية بديلا للإسلام - فغاية الاشتراكية مساواة مضطربة، وغاية الرأسمالية ومثلها الأعلى حرية بلا قيود - لأن للإسلام ذاتية ومنهجية واستقلالية فهو مساواة منضبطة وموضوعية وكذلك حرية مقيدة بكل ما هو فى صالح المجتمع والأفراد.

والعدالة الاجتماعية التي ينشدها الإسلام هى جزء من العدالة التي يقيم عليها الإسلام مجتمعه، فعدالة الإسلام تتم على كافة المستويات حكاما ومحكومين، يقول سبحانه<sup>(٢)</sup> «وأمرت لأعدل بينكم».

فالإسلام على أن الكل سواء، فهو لا يقرر امتيازات لطبقة دون أخرى، فالكل فى نظره سواسيه. لذلك غضب صلى الله عليه وسلم غضبا شديدا حينما أراد أسامه بن زيد أن يشفع فى المرأة المخزومية التي سرقت، وقال<sup>(٣)</sup> أتشفع فى حد من حدود الله يا أسامه والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها.

ووصل الأمر<sup>(٤)</sup> فى عهد عمر بن الخطاب أن ما من رجل أو امرأة أو طفل إلا عرف وعرف مكانه وعرفت حصته من بيت مال المسلمين. وقد يقال أن عدد أفراد المجتمع ومتطلباته كانت محدودة، ولنا أن نرد فنقول أيضا الآن يستطيع ولى الأمر أن يستعين بالأعوان الأمناء فى تنفيذ هذه المهمة، كما أن امكانيات المجتمع وموارده قد زادت بما يتناسب عموما مع عدد أفرادها، ولذلك لا عذر لولى الأمر إن هو قصر وإن لم يفعل كما فعل أسلافه الأولون.

(١) محمد عبدالرؤوف: «تأملات إسلامية فى الرأسمالية الديمقراطية»، ترجمة غالى فودة، دار

البشير، عمان، الأردن، ١٩٨٨، ص ١٣٨.

(٢) سورة الشورى: ١٥.

(٣) صحيح البخارى، دار مطابع الشعب، ج ٨، ص ١٩٩.

(٤) عباس محمود العقاد: عبقرية عمر، دار نهضة مصر، ص ٥٠.

ونتناول فيما يلى المسائل السابقة وذلك على النحو التالى:

**المطلب الأول:** مجال المساواة التامة بين الأفراد ، ومدي جواز وجود تفاوت بينهم.

**المطلب الثانى:** مفهوم التوزيع الوظيفى من منظور إسلامى.

**المطلب الثالث:** انعكاس الأساس العقيدى على مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة.

**المطلب الرابع:** الإسلام وتوفير حد الكفاية

## المطلب الأول مجال المساواة التامة بين الأفراد ومدى جواز وجود تفاوت بينهم

يقصد بالتوزيع العادل للدخل والثروة فى مجال بحثنا: التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن أو اللون أو غير ذلك من الأسباب.

ولكن هل يقصد بهذه العدالة أن يتم توزيع الدخول والثروات بين الأفراد على أساس المساواة المطلقة بين الأفراد، أم على أساس يسمح بالتفاوت بينهم بالقدر الذى يراعى قدرات الأفراد وملكاتهم ومواهبهم ومجهوداتهم ومقدار ما يملكون؟

إن الإسلام فى تحقيقه للعدالة الاجتماعية يقوم على المبدأين السابقين، المساواة التامة بين الأفراد من ناحية، ومن ناحية أخرى جواز وجود التفاوت بين الأفراد فى حدود معينة، ولكل من الأساسين مجاله.

كذلك يقوم الإسلام على مكافأة عناصر الإنتاج على قدر مساهمتها فى العملية الإنتاجية وعلى نحو يشجعها على المساهمة فى العملية الإنتاجية بقدر الإمكان وعلى نحو يحقق مصلحة الأفراد والمجتمع وهو ما اصطلح على تسميته بالتوزيع الوظيفى فى الفكر الاقتصادى المعاصر.

ونتناول فيما يلى شرح المبادئ السابقة وذلك على النحو التالى:

### أولاً: مجال المساواة التامة بين الأفراد:

ويكون ذلك فى مجال الضروريات التى تلزم لكل انسان حتى يمكن استمراره فى الحياة من مأكّل ومسكن وملبس ضرورى وغيرها، أى ينبغى أن يتساوى الجميع فى كل ما يحفظ للانسان حياته. وتقدير ما هو ضرورى أمر نسبى يختلف من انسان لآخر، ومن مكان لآخر ومن زمان لآخر ومن مجتمع لآخر.

وبصفة عامة ينبغي أن يسوى بين جميع الأفراد فى هذا المجال بحيث يتاح لجميع الأفراد من المأكّل الضرورى ما يحفظ الحياة وكذلك الملبس والمسكن الضرورى . ففي هذا المجال ينبغي أن يتم التوزيع للدخل والثروة على أساس من المساواة التامة بين كافة الأفراد .

إذا يمكن القول أنه فى حدود المجال السابق لا يسمح الإسلام ولا يقر الغنى، أى أنه لا يعترف بأحقية فرد فى اشباع مازاد عن الحاجات الضرورية طالما أن موارد الجماعة تعجز عن توفير الضروريات لأفراد المجتمع . بذلك لا يسمح الإسلام بالغنى مع وجود الفقر والحرمان داخل المجتمع، وإنما يبدأ الغنى<sup>(١)</sup> والتفاوت فيه بعد إزالة الفقر والقضاء على الحرمان، وسبب ذلك أن توفير وضمان حد الكفاية لكل مواطن هو حق الله تعالى الذى يعلو فوق كل الحقوق، وكونه كذلك يجعل الجميع آثمين إذا لم يتحقق هذا الحق لكل فرد .

ويؤكد الرسول عليه الصلاة والسلام على حق كل فرد فى هذا المستوى بقوله<sup>(٢)</sup> : « إن الأشعرين إذا أرمّلوا فى الغزو أو قل طعام عيالهم فى المدينة حملوا ما كان عندهم فى ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم فى اناء واحد فهم منى وأنا منهم » .

ووصل الأمر فى انكار الإسلام لعدم توافر هذا الحد فى أى مجتمع أن تبرأ ذمة الله ورسوله من هذا المجتمع وكفى به اثماً . يقول عليه الصلاة والسلام مصوراً ذلك<sup>(٣)</sup> « من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه، وأما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تعالى » ويقول أيضاً<sup>(٤)</sup> : « أما رجل مات ضياعاً بين قوم أغنياء فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله » .

(١) د محمد شوقى الفنجرى: الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، ص ٨١ .

(٢) الحديث متفق عليه، رياض الصالحين، ج١، ص ٢٩٠، ٢٩١ .

(٣) الحديث رواه الامام أحمد فى مسنده، ج ٧، ص ٤٨٧٧ - ٤٨٨٢ .

(٤) محمد بن الحسن الشيبانى: «الاكتساب فى الرزق المستطاب»، تحقيق محمود عرنوس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٨ .



وشهد الواقع العملي بمراعاة الإسلام وحرصه على ضمان توفير هذا الحد في كل الأحوال فهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه يؤخر الصدقة عام الرمادة أى أنه يمتنع عن تطبيق ركن من أركان الإسلام فى سبيل ضمان الضرورى لأفراد المجتمع . يقول أبو عبيد<sup>(١)</sup> فيما رواه بسنده عن ابن أبى ذباب «ان عمر أخر الصدقة عام الرمادة ، قال: فلما أحيا الناس بعثنى فقال: اعقل عليهم عقالين<sup>(٢)</sup> فاقسم فيهم عقالا وائتنى بالآخر» .

ولا شك أن ما فعله عمر دليل على مرونة السياسة الاقتصادية الإسلامية التى تراعى المصلحة العامة فى كل الأحوال . ولم يكتف عمر بذلك بل امتنع عن تطبيق حد السرقة أيضا فى هذا العام مادام الناس لا يكادون يصلون الى اشباع الضرورى من حاجياتهم . بل يذكر التاريخ مثالا آخر رائعا يصور الفهم الإسلامى لمراعاة المستوى الضرورى باعتباره حقا لكل فرد ، فقد روى<sup>(٣)</sup> أن غلمانا لابن حاطب بن أبى بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة فاتى بهم عمر ، فأقروا فأمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم فلما ولى رده ثم قال: أما والله لولا أنى أعلم انكم تستعملونهم وتجيعونهم ، حتى أن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه حل له ، لقطعت أيديهم ثم وجه القول الى عبد الرحمن بن حاطب بن أبى بلتعة فقال «وأيم الله اذ لم أفعل ذلك لأغرمك غرامه توجعك ، ثم قال يامزنى بكم أريدت منك ناقتك قال بأريعمائة قال عمر لابن حاطب: اذهب فاعطه ثمانمائة واعفى الغلمان السارقين من الحد لأن صاحبهم اضطرهم الى السرقة لجوعهم وحاجتهم الى سد رمقهم .

مما سبق يتبين مدى حرص الإسلام على تحقيق العدالة الاجتماعية فى مجال الضروريات اللازمة لكل انسان ، ولدرجة أنه يسمح بالامتناع عن تطبيق ركن من أركان الإسلام ، أو وقف حد من حدوده .

(١) أبو عبيد: «كتاب الأموال» ، تحقيق محمد خليل هراس دارالكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٣٨٣ .

(٢) العقال: صدقة العام .

(٣) سيد قطب: العدالة الاجتماعية فى الإسلام ، دار الشروق ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠٤ .

ويأخذ الإسلام أيضا بالمساواة التامة فى موارد الثروة العامة التى لا يجوز تملكها ملكية فردية مثل الماء والكلا والنار والمعادن على الراجع من أقوال الفقهاء ، وكذلك كافة الأموال والمرافق التى تملك ملكية عامة . فالإسلام يسوى بين الجميع تسوية تامة فى مجال الانتفاع والاستفادة بها دون أن تستأثر فئة بخيراتها دون فئة أخرى ، فالكل سواء أمام الاستفادة منها .

### دور الاقتصاد الإسلامى فى تحقيق المساواة التامة بين الأفراد :

تلعب السياسات الاقتصادية والمالية دوراً هاماً فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى شقها الأول وهو المساواة التامة بين كافة الأفراد . فهذه السياسات تملك وسائل متعددة تعين فى تحقيق هذا الهدف .

يجئ على رأس هذه الأدوات المالية الزكاة فهى تلعب دوراً أساسياً فى القيام بإعادة توزيع الدخل والثروة . وهى فعالة باعتبار شمولها سواء فيما يتعلق بالأموال التى تفرض عليها وكذلك فىمن توزع عليهم . فالزكاة تفرض على كافة الأشخاص وكذلك كافة الأموال التى تتوافر فيها شروط الخضوع للزكاة .

وكذلك فإن مصارفها تكاد تستغرق وتغضى كل ما تحتاج إليه الدولة ، والزكاة باقتطاعها جزءاً من دخول وثروات الأفراد الأغنياء تم توزيعها على غيرهم من الفقراء والمساكين وغيرها من المصارف ، من شأنه إعادة توزيع الدخل على النحو الذى تستهدفه العدالة الاجتماعية .

ويساعد على نجاح الزكاة فى قيامها بهذا الهدف أن الزكاة من الإيرادات ذات المصارف المحددة ويجمع مصارفها الحاجة الحقيقية للمال .

ومما يزيد من فعالية الزكاة في أدائها لهذه الوظيفة أنها أداة مستمرة وقائمة بصورة دائمة باعتبارها الركن الثالث من أركان الإسلام وبالتالي فإن استمرارها يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بصورة مستمرة.

والى جوار الزكاة، توجد الإيرادات الإسلامية الأخرى وهى توفر للدولة حيلة يمكن أن تعتمد عليها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومما يعين أيضا في تحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما في مستوى المساواة التامة بين الأفراد في مجال الضروريات التوظيف على الأغنياء . ومن المقرر أن التوظيف ينصب كلية على أموال الأغنياء، ولا يكون التوظيف مبرراً أكثر مما يكون في هذه الحالة، فحينما لا تكفي موارد المجتمع لاشباع الحاجات الضرورية لأفراده، جاز لولى الأمر أن يأخذ من أموال الأغنياء ما يحقق لأفراد المجتمع هذا المستوى إن لم يزد عليه بحسب الأحوال.

ولا غرو فإن التوظيف وسيلة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية، لأنه يأخذ من فضول أموال الأغنياء ويرد على الفقراء وتغطي حاجات الدولة العامة، مما يساعد في تصحيح صورة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

والعدالة الاجتماعية في الإسلام تجد موقعها في نفس كل مسلم فهى تستند الى شعور في نفس كل منهم بأنه لا يسوغ أن ينعم هو ويجوع غيره، وإن غاب هذا الشعور كان لولى الأمر أن يوقظه بما له من سلطة في التشريع والتنفيذ والقضاء.

ان العدالة الاجتماعية مطلب ضرورى تحتمه طبيعة الإسلام وما أراده للانسان من عزة وكرامة . ولذلك لا يستقيم أن يوجد في المجتمع المسلم

أناس ينعمون ويرفلون فى النعيم وغيرهم يعرضه الجوع والفقر . إنه إن حدث ذلك فأننا نعرض كرامة الإنسان للضياع، وهذا أمر يتنافى مع كرامة الإنسان التى أرادت له فى الإسلام، وبالتالي كان أمر الإسلام<sup>(١)</sup> بالتشريع لمنع أسباب الحاجة وإزالتها حين توجد، فيجعل للفرد حقه فى الكفاية مفروضا على الدولة وعلى القادرين فى الأمة .

إذا فالعدالة الاجتماعية فى الإسلام هى مسئولية ولى الأمر المسلم وكذلك الفرد والمجتمع المسلم ككل .

ويحرص الإسلام على تحقيق العدالة الاجتماعية لأنها تؤتى أفضل الثمار وأحسن النتائج لا سيما فى إيجاد طاقات بشرية فعالة تعطي ولا تحقد، وتساهم بكل قواها فى سبيل تقدم المجتمع ورقية . إن العدالة الاجتماعية تؤتى أفضل النتائج فى المجتمع المسلم الذى يقوم على أساس العقيدة الإسلامية، لأنها تستحيل<sup>(٢)</sup> فى الضعيف تساميا وفى القوى تواضعا، وتلتقى فى النفس بالعقيدة بالله وفى وحدة الأمة وتكافلها .

ويستهدف الإسلام كذلك من تحقيق العدالة الاجتماعية التحرر الكامل للإنسان روحيا وجسديا، فهو يحرر وجدان المسلم تحريراً مطلقاً، وكذلك يكفل له حاجات جسده وضرورات الحياة ضماناً كاملاً .

ويعبر عن دور ولى الأمر فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى الاسلام - باعتباره النائب عن المسلمين فى تحصيل الإيرادات وكذلك انفاقها - قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه<sup>(٣)</sup> « لئن عشت الى هذا العام المقبل لألحقن آخر الناس بأولهم حتى يكونوا بياناً واحداً » .

وأوضح ابن خلدون أن الشريعة فى أى صورة من صورها هى ضمان للعدالة بين الناس . يقول ابن خلدون<sup>(٤)</sup> موضحاً ذلك « أيها الملك إن الملك

(١) المرجع السابق، ص ٥٣ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤١ .

(٣) أبو عبيد: كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ٢٧٧ .

(٤) مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر عاصى، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٨٦ .

لا يتم عزه إلا بالشرعية والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشرعية ولا الملك ولا عز للملك إلا بالرجال ولا قوام للرجال إلا بالمال ولا سبيل الى المال إلا بالعمارة ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل والعدل الميزان المنصوص بين الخليقة نصبه الرب».

### ثانيا: التفاوت المقيد والمنضبط:

إن كان الأصل أن يشترك الناس جميعاً اشتراكاً كاملاً وعلى قدم العدالة والمساواة في الحصول على المستوى الضروري اللازم لحياتهم بما يتفق مع المستوى المعيشي العام السائد في المجتمع، أو ما يسميه الفقهاء بحد الكفاية. فإنه بعد تحقق هذا المستوى يجوز أن يكون هناك تفاوت بينهم. والتفاوت الذي يقره الإسلام ليس هو التفاوت المفتوح غير المنضبط وغير المقيد، بل هو تفاوت ترد عليه قيود وضوابط متعددة تحول دون تراكم الثروة في أيدي فئة معينة وقتلها في يد فئة أخرى. فموجب العدالة<sup>(١)</sup> الاجتماعية ليس التسوية المطلقة بين الناس، إنما موجبها أن يتساوى الناس في تهيئة الفرص، فيتوافر التعليم المثمر لكل الناس حتى تظهر القوى، وينوسد الى كل إنسان ما يصلح له من عمل، ووضع كل امرئ في العمل المناسب، هو التنظيم الجماعي السليم الذي يتوافر فيه إنتاج كل القوى من غير أن تهمل قوة أو تعمل فيها دون طاقتها، أو فيما فوق طاقتها فيفسد الأمر.

والإسلام بإقراره للتفاوت المقيد بين الأفراد في امتلاكهم للثروات والدخول، فهو يراعى الفطرة البشرية وطبيعتها، لأنه من الحقائق الكونية الثابتة أن البشر ليسوا جميعاً سواء في قدراتهم الفكرية أو الجسدية بل هم متفاوتون فيها بحسب قدرة كل منهم على العمل والعطاء. لذلك جاز أن يكون هناك تفاوت بين الأفراد في الدخول والثروات. وفي إقرار الإسلام

(١) محمد أبو زهرة: المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، سلسلة كتب الامام محمد أبو زهرة، بدون

تاريخ نشر، ص ١٢٨.

للتفاوت المنضبط مدعاة للعمل والتنافس لأنه يشحذ النفوس للعمل والابداع والإنتاج والاتقان . وذلك يتفق مع فطرة البشر فكلما وجد الحافز والدافع كلما سعت وتاقت للعمل .

إن التفاوت بالمفهوم السابق لا يتنافى مع العدالة على الإطلاق لأنه من حق كل إنسان أن يملك الشئ الذي بذل فيه عمله واختلط به عرقه واستخلصه بجهد .

أما المساواة التامة بين الأفراد فى كل المستويات فيمنع الحافز والتنافس بين الأفراد طالما كانوا على يقين من أنهم سيكونون سواء عند التوزيع ولن يميز بينهم بحسب جهدهم وتفانيهم فى عملهم .

إن المساواة التامة بين الأفراد من شأنها أن تؤدى الى تجميد العملية الإنتاجية وتصيب الاقتصاد بحالة من السكون والجمود ، أو كما يقول سترير<sup>(١)</sup> : هناك خطر من أن تؤدى المساواة المبالغ فيها فى الدخل الى تقليل امكانية التعبئة الاجتماعية (حركية المجتمع) بدلا من زيادتها .

ويقول نوفاك<sup>(٢)</sup> Novak « لو كانت الخيرات متوفرة وفى متناول الجميع فسيفقد النشاط الاقتصادى غرضه ، ولكن فى ظروف من الندرة وجد بعض الناس أنفسهم فى حاجة لبعض ، وقد أوجدت تلك الندرة ودعت للنشاط الاقتصادى وهذه الحقيقة وحدها تقضى على الفوضى .

ولكن اذا كان الفكر الإسلامى يقر هذا التفاوت ، فإنه تفاوت يتم على أسس ومعايير منضبطة وهى قبل ذلك مشروعة ، والإسلام لا يقر اطلاقا التفاوت المبني على أساس الغش والاحتكار وغيرها من صور الكسب غير المشروع .

(١) - Strayer (Paul J.): Fiscal policy and politics, New York, 1958, p. 248.

(٢) محمد عبد الرؤوف : تأملات إسلامية فى الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٧٧ .

ومن أمثلة الأسس والمعايير التي يتم على أساسها التفاوت بين الأفراد ما فعله عمر بن الخطاب وهو يقسم الفئ بين المسلمين قال (١) «فإن هذا الفئ شئ أفاءه الله عليكم، الرفيع فيه بمنزلة الوضع ليس أحد أحق به من أحد، إلا ما كان من هذين الحيين: لحم وجذام فاني غير قاسم لهما شيئاً، فقال رجل من لحم - أحد بجلذم - فقال: يا ابن الخطاب أنشدك بالله في العدل والتسوية فقال: ما يريد ابن الخطاب بهذا إلا العدل والتسوية، والله اني لأعلم أن الهجرة لو كانت بصنعاء ما خرج إليها من لحم وجذام إلا قليل، أفجعل من تكلف السفر وابتاع الظهر - أى اشترى ما يركبه - بمنزلة قوم انما قاتلوا في ديارهم.

فالأثر يضع معياراً اسلامياً منضبطاً يبرر التفاوت في التوزيع وهو مدى مساهمة كل فرد في العمل والبناء والجهاد في سبيل المجتمع. ولا شك أن ذلك هو مقتضى العدل الحقيقي ألا يسوى بين من يعمل ومن لا يعمل.

ومن أمثلة المعايير التي يتم على أساسها التفاوت أيضاً، ما قاله عمر ابن الخطاب (٢) «الرجل وتلاده في الإسلام، والرجل وقدمه في الإسلام والرجل وغناه في الإسلام والرجل وحاجته في الإسلام. إن ما قاله عمر يثبت أنه ينبذ المساواة المطلقة بين الناس وهذا أمر منطقي لأنه لا يتصور أن يتساوى كادح عامل مع كسول عاطل قادر على العمل ولكنه يستمرئ الراحة والسكون.

ويكفى أن ندلل على ذلك بمجال إحياء الموات فلا يتصور أن يقوم شخص ببذل ماله وعرقه وجهده في سبيل إحياء أرض موات ونحرمة من

(١) أبو عبيد: كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٢) أبو يوسف: كتاب الخراج، مرجع سابق، ص ٤٦.

ثمرة عرقه وجهده وعمله ونساويه تماما مع شخص لم يفكر فى الاقدام على مثل هذا العمل من البداية .

إن منطق العدل يحكم بعدم التسوية بينهما . وكذلك فى بقية الأمور هناك من يستمرئ الراحة والدعة والسكون، وهناك العامل المثابر المكد فهل يستويان . ويدل على مشروعية التفاوت بين الناس وهدفه، وأنه من سنن الله فى الكون، قوله تعالى: (١) « نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً » .

ومما جاء فى تفسير هذه الآية (٢) : أى فاضلنا بين الخلق فى الرزق والعيش وجعلناهم مراتب، هذا غنى وهذا فقير وهذا متوسط الحال، ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً أى ليكون كل منهم مسخراً للآخر ويخدم بعضهم بعضا لينتظم أمر الحياة، قال الصاوى: أى القصد من جعل الناس متفاوتين فى الرزق لينتفع بعضهم ببعض، ولو كانوا سواء فى جميع الأحوال لم يخدم أحد أحداً، فيفضى الى خراب العالم وفساد نظامه . وقال أبو حيان: وقوله تعالى سخرياً بضم السين من التسخير بمعنى الاستخدام لا من السخرية بمعنى الهزاء، والحكمة هى أن يرتفق بعضهم ببعض ويصلوا الى منافعهم، ولو تولى كل واحد جميع أشغاله بنفسه ما أطاق ذلك وضاع وهلك .

إذن مقصود التفاوت هو أن يسخر (٣) بعضهم بعضا الى الأعمال لاحتياج هذا الى هذا وهذا الى هذا . . فليس مقصود التفاوت هو التعالى والتكابر والاستعلاء بل هو تفاوت مقصوده التعاون والتضامن بين الناس . وهو ليس التفاوت الصارخ بل هو تفاوت فى الدرجة، بمعنى أن كلمة

(١) سورة الزخرف: ٣٢ .

(٢) محمد على الصابونى: صفوة التفاسير، مرجع سابق، ج ١٥، ص ١٣١٩ .

(٣) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار الفكر العربى، ج ٤، ص ١٢٧ .



الدرجة<sup>(١)</sup> تفيد وجود أصل الصفة محل الاشتراك والاختلاف فقط إنما هو فقط في مقدارها، فالغنى يجب أن يكون قاسماً مشتركاً بين سائر الأفراد، والاختلاف من فرد لآخر إنما يكون في مقدار الغنى وليس في أصل الغنى وأساسه.

ويدل أيضاً على جواز التفاوت المقيد قوله تعالى: (٢) "وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم". ومما جاء في تفسير هذه الآية<sup>(٣)</sup> ورفع بعضكم فوق بعض درجات أى خالف بين أحوالكم في الغنى والفقر، والعلم والجهل والقوة والضعف وغير ذلك مما وقع فيه التفضيل بين العباد.

ويزيد في توضيح مفهوم التفاوت المنضبط قوله تعالى: (٤) (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون). ومما جاء في تفسير<sup>(٥)</sup> هذه الآية الكريمة: أن هذه الآية تتعلق بالرزق والتفاوت فيه ملحوظ والنص يرد هذا التفاوت إلى تفضيل الله لبعضهم على بعض في الرزق، ولهذا التفضيل في الرزق أسبابه الخاضعة لسنة الله، فليس شئ من ذلك جزافاً ولا عبثاً، وقد يكون الإنسان مفكراً عالماً عاقلاً ولكن موهبته في الحصول على الرزق وتنميته محدودة لأن له مواهب في ميادين أخرى، وقد يبدو غيبياً جاهلاً ساذجاً ولكن له موهبه في الحصول على المال وتنميته،

(١) د. شوقي دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ٢٦٠.

(٢) سورة الأنعام: ١٦٥.

(٣) محمد علي الصابوني: «صفوة التفاسير»، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤١٨.

(٤) سورة النحل: ٧١.

(٥) سيد قطب: «في ظلال القرآن»، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٨٢، ٢١٨٣.

والناس مواهب وطاقات فيحسب من لا يدقق أن لا علاقة للرزق بالمقدرة وإنما هي مقدرة خاصة في جانب من جوانب القدرة تكون به الرزق ابتلاء من الله، كما قد يكون التضييق فيه لحكمة يريد بها ويحققها بالابتلاء، وعلى أية حال فإن التفاوت في الرزق ظاهرة ملحوظة تابعة لاختلاف المواهب، وذلك حين تمتنع الأسباب المصطنعة الظالمة التي توجد في المجتمعات المختلفة.

كما سبق بين مفهوم التفاوت وحكمته فهو تفاوت يراعى ما خلق عليه البشر من اختلاف قدراتهم العقلية والجسدية فهذا غنى وذاك فقير وهذا عالم وذاك جاهل وهذا قوى وذاك ضعيف وهذا لديه اقدام على العمل والجهاد وذاك يؤثر الراحة والاستجمام. ومقتضى هذا التفاوت أن يكون بين أفراد المجتمع تعاون وتضامن لأن كلا منهم يشعر أنه في حاجة لمعونة أخيه.

يقول الماوردى مؤكداً ذلك<sup>(١)</sup> أما اذا تباينوا واختلفوا صاروا مؤتلفين بالمعونة متواصلين بالحاجة لأن ذا الحاجة وصول، والمحتاج إليه موصول، وقد قال الله تعالى: (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم).

والتشريع الإسلامى فى جملة يجعل هذا التفاوت منضبطاً دائماً، وسبب ذلك أن الإسلام يفرض عدداً من الالتزامات منها ما هو الزامى ومنها ما هو اختيارى وكلها تحول دون تضخم الثروات الى الحد الضار.

من هذه الالتزامات الإلزامية التي يفرضها الإسلام على المسلمين الزكاة على كل مسلم تتوافر فيه شروط الخضوع للزكاة.

(١) الماوردى: «أدب الدنيا والدين»، تحقيق عبد الله، أحمد أبو زينة، مؤسسة دارالشعب،

١٩٨٩، ج٢، ص ٢٤٣.

(٢) سورة هود: ١١٨، ١١٩.

والى جوار هذا الالتزام الاجبارى توجد عدة التزامات اختيارية وهى تتحول كثيراً الى التزامات اجبارية بفعل عقيدة المسلمين التى تحثهم على فعل الخير والمساهمة الى الخيرات ومنها الوقف والوصية وغيرها من أبواب الخير التطوعية.

والى جوار هذه الالتزامات الاجبارية والاختيارية فإن نظام الميراث الإسلامى من شأنه دائماً أن يفتت الثروة على نحو هادئ ومستمر بحكم انتقال الثروة من شخص لآخر، وبالتالي فى نهاية كل فترة يتم انتقال الثروات الى عدة أشخاص مما يعنى التفتت المستمر للثروة.

وعليه يمكن القول بأن الأساس فى التوزيع<sup>(١)</sup> الإسلامى هو الحاجة أولاً، بمعنى ضمان حد الكفاية لكل مواطن ثم العمل والملكية ثانياً. ومن حق ولى الأمر دائماً التدخل لاعادة التوازن بين أفراد المجتمع كلما افتقد هنا التوازن، ذلك لأن الإسلام<sup>(٢)</sup> لا يحظر على ولى الأمر أن يتخذ ما يراه ملائماً لاقرار التوازن الاقتصادى بين طبقات المجتمع اذا اختل التوازن اختلالاً كبيراً لسبب ما وخشى أن يؤدى ذلك الى اضطراب فى حياة الجماعة عملاً بالقاعدة الأساسية التى يقوم عليها التشريع الإسلامى وهى وجوب درء المفساد واتقاء الضرر والضرار.

وهذا ما فعله الرسول<sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وسلم عندما هاجر المهاجرون مع النبى صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة. فأما الفقراء فما كان لديهم مال ينقلونه معهم وأما الأغنياء فتركوا أموالهم خلفهم. ولقد سخت نفوس الأنصار بالنسبة للمهاجرين، ولكن الفجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة وفقراء المهاجرين الى أن كانت موقعة بنى النضير التى لم تقع فيها حرب بل سلمت للنبي صلحاً، فقرر عليه الصلاة والسلام الاعتماد على هذا

(١) د. محمد شوقى الفنجري: «الوجيز فى الاقتصاد الإسلامى»، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) د. على عبد الواحد وافي: «حقوق الإنسان فى الإسلام»، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٧٩، ص ٦٥.

(٣) د. على عبدالرسول: المبادئ الاقتصادية فى الإسلام، دار الفكر العربى، ١٩٨٠، ص ١٦٧، ١٦٨.

الفى ليعيد لجماعة المسلمين شيئا من التوازن فى الملكية والدخول فى أول فرصة سنحت له، فمنح فئ بنى النضير كله للمهاجرين خاصة، عدا رجلين فقيرين من الأنصار تنطبق عليهما الحكمة التى أوحى إليه بتخصيص هذا الفئ للمهاجرين.

والإجراء الذى اتخذته الرسول الكريم وعدل بموجبه نظام التوزيع هو إجراء يحمل مبدأ هاما هو افتقاد المجتمع الإسلامى الأول للتوازن فى الثروة والدخل بسبب الهجرة مع عظم الخطر الذى كان يتهدد ذلك المجتمع، فجاء هذا الإجراء كعلاج أملت أحوال المسلمين وظروفهم فى بداية عهدهم بالمدينة.

وللرسول عليه الصلاة والسلام أحاديث كثيرة يستفاد منها جواز إجراء التوازن بين أفراد المجتمع، منها قوله عليه الصلاة والسلام (١): «من كانت له أرض فليزرعها، أو ليمنحها أخاه». وقوله عليه الصلاة والسلام (٢): «أن يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خرجا معلوما». وعن ابن عمر رضى الله عنهما (٣): «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خبير اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما خرج منها».

ويضمن للفكر الإسلامى نجاحه فى القيام بهذا الهدف العقيدة الإسلامية التى تصقل النفس المسلمة بما يهيؤها لقبول كل ما يفرض عليها فى سبيل هذا المجتمع. هذه العقيدة هى التى دفعت الأنصار الى التنازل عن الكثير من أموالهم ومنازلهم بل ونسائهم فى سبيل المهاجرين. وهذه العقيدة الإسلامية هى التى دفعت بالمهاجرين بعد توزيع فئ بنى النضير الى أن يعيدوا ما كان بيدهم من أرض ونخيل الى أصحابها الأنصار حتى تعود ملكيتها إليهم مرة ثانية.

(١) رواه البخارى فى صحيحه، ج ٣، ص ١٤١.

(٢) رواه البخارى فى صحيحه، ج ٣، ص ١٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٣، ص ١٣٨.

وأما الرسول<sup>(١)</sup> عليه الصلاة والسلام فحين انتهت الضرورة وعاد التوازن الى مجتمع المدينة أراد عليه الصلاة والسلام أن يعوض الأنصار ما فاتهم من فئ بنى النضير بأن أقطعهم أرض البحرين، غير أن الأنصار أبوا ذلك عن طيب خاطر وطلبوا أن تقسم بينهم وبين المهاجرين فلا ينفردون بها وحدهم.

إن العقيدة الإسلامية تجعل من النفس المسلمة أداة طيعة تساعد في تحقيق كل ما يحفظ توازن المجتمع ويحفظ عليه مقومات قوته وتقدمه.

ولكن لا يعنى ذلك تنازل الأفراد عن حقوقهم واستكانتهم عند عدم الحصول عليها، بل أن الإسلام يجعل ذلك حقاً لكل منهم، بل وينذر القرآن الكريم كل من يتنازل عن حقه الشرعى تحت أى ضغط من الضغوط ويسميه ظالمى أنفسهم، يقول سبحانه وتعالى: (٢) (ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً).

وحرص الاسلام على تحقيق العدالة الاجتماعية على المستويين السابقين ضماناً أساسية لقوام المجتمع واستمراره، لأن افتقارها وما يترتب عليه من اختلال فى التوازن الاجتماعى يرتب مساوئ وخيمة، أجاد فى بيانها ابن خلدون بقوله: (٣) اعلم أن العدوان على الناس فى أموالهم ذاهب بآمالهم فى تحصيلها واكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم فى اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعى فى ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعى فى الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً فى جميع

(١) د. على عبد الرسول: «المبادئ الاقتصادية فى الإسلام»، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٢) سورة النساء: ٩٧.

(٣) مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص ١٨٥.

أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها، وإن كان الاعتداء يسير، من الانقباض عن الكسب على نسبته والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعى الناس فى المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين. وصور ابن خلدون أيضا النتيجة النهائية للظلم الاجتماعى بقوله: (١) فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقضت الأحوال وابتدع الناس فى الآفاق من غير تلك الأياله فى طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر وخلت دياره وخرجت أمصاره واختل باختلاله حال الدولة والسلطان لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة.

وما أصدق ما قيل فى تصوير قيمة العدالة الاجتماعية (٢) «اللله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة».

والنتيجة المحققة لإقامة العدالة الاجتماعية بالمستويين السابقين: التامة بين الأفراد وكذلك السماح بالتفاوت المنضبط من شأنه أن يحفظ التوازن الاجتماعى بين الأفراد وكذلك يمنع من ظهور التقسيم الطبقي بين الأفراد على أساس الثروة والدخل.

(١) المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٢) ابن تيمية، الحسبة فى السلام، مرجع سابق، ص ٤.

## المطلب الثاني التوزيع الوظيفي من منظور إسلامي

من المسلم به أن توزيع الدخل إنما يتحدد في كل مجتمع بالشكل السائد للملكية وسائل الإنتاج، وبتلك العلاقات التي تنشأ بين الناس في سياق عملية الإنتاج. لذلك فإن مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة إنما يتم في النظام الاقتصادي الإسلامي علي نحو يتفق والأسس والأصول التي يقوم عليها الإسلام الحنيف.

وللإسلام منطق مناطه دائما تحقيق مصالح الأفراد والمجتمع. ويتبدى ذلك بصورة واضحة في المجال الاقتصادي. ويظهر ذلك في نظرة الإسلام لعناصر الإنتاج، فهو يتعامل معها باعتبار أن لها قيمة وثماناً في السوق، وينبغي دائما أن تحصل علي المكافأة العادلة نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية، وإلا ترتب علي ذلك الاضطراب الكبير والخلل العظيم في السوق.

وانطلاقا من حقيقة أن التوزيع الشخصي والوظيفي مرتبطان ببعضهما بالتصاق<sup>(١)</sup> في أي نظام تكون عوامل الإنتاج فيه مملوكة ملكية خاصة، لان الأعضاء الفرديين في المجتمع الاقتصادي يتلقون، كدخلهم الخاص، أيا ما يدفعه السوق مقابل استخدام عوامل الإنتاج التي يملكونها. فانطلاقا من هذه الحقيقة واتساقا مع الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي من احترام حق الملكية الفردية، فإن الفكر الإسلامي يقوم علي ضرورة تحقيق التوزيع الشخصي جنبا إلي جنب إلي جوار التوزيع الوظيفي، وذلك لأن هناك ضرورة موضوعية لوجود جهاز السوق والأسباب تحتمها طبيعة الفكر الاقتصادي الإسلامي الذي يعتمد بصفة أساسية علي جهاز السوق والأثمان في إدارة العمليات الاقتصادية.

وخير المجتمعات<sup>(٢)</sup> مجتمع يسمح للكفايات والمزايا الخلقية بالمجال

(١) هالم : « النظم الاقتصادية »، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) عباس محمود العقاد: « حقائق الإسلام »، دار الهلال، ١٩٦٩، ص ١٧٠.

الذي يناسبها في الحياة العامة، ولكنه لا يسمح بأن تحرم أحدا حقه أو تقف بينه وبين مجاله الذي استعد له بما هو أهله، ولو لم يولد فيه ولم يكن منه بالنسب والوراثة.

وهذا المجتمع هو الذي يأمر به الإسلام ويحمده ويزكيه بتعاليمه ووصاياه..... فهو لا يمنع التفاوت بين أقدار الناس وإن كانوا من الأنبياء والمرسلين. يقول تعالى: <sup>(١)</sup> (ولقد فضلنا بعض النبيين علي بعض)، ويقول سبحانه: <sup>(٢)</sup> ( تلك الرسل فضلنا بعضهم علي بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات).

ولا يسوى الإسلام بين العلماء والجهلاء. يقول تعالى: <sup>(٣)</sup> ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات).

وليس من العدل في الإسلام أن يختلف الناس في العمل ويتساووا في الأرزاق ، فهم مختلفون في درجات الرزق كاختلافهم في درجات العلم والإيمان. يقول تعالى: <sup>(٤)</sup> ( نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات).

إلا أن هذا التفاضل في العلم أو الأرزاق لا يقوم علي النسب الموروث ولا علي العصب والسطوة، وإنما يقوم علي العمل ولا يحق لأحد أن يحتفظ به إلا بمقدار ما يبتغي فيه بعمله. يقول سبحانه: <sup>(٥)</sup> ( ولكل درجات مما عملوا ومما ربك بغافل عما يعملون).

(١) سورة الإسراء: ٥٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٣) سورة المجادلة: ١١.

(٤) سورة الزخرف: ٣٢.

(٥) سورة الأنعام: ١٣٢.



ومما يؤكد حرص الفكر الإسلامي علي تحقيق التوزيع الوظيفي. أن القاعدة العامة في الفكر الإسلامي أنه لا يجوز التسعير (أي يترك تحديد السعر لقوى العرض والطلب) ولكن مع إعمال كافة الضوابط التي تمنع من الإخلال بهذه القاعدة .

ويستند هذا المنهج إلى قول الرسول (١) ﷺ فيما رواه أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله لو سعرت ، فقال : « إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر ، وأنى لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطلبنني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال » . ومارواه أبو هريرة (٢) أن رجلاً جاء فقال : يا رسول الله سعر ، فقال : بل ادعوا ، ثم جاءه رجل فقال : يا رسول الله سَعَّر ، فقال : « بل الله يخفض ويرفع ، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة » .

ويرى العلماء جواز تدخل ولي الأمر ، وقيامه بالتسعير عند حدوث أى اختلال من شأنه أن يؤثر في عمل قوى العرض والطلب .

قال مالك بن أنس : لا يسعر على أحد من أهل السوق فإن ذلك ظلم ، ولكن أن كان في السوق عشرة أصوع فحط هذا صاعاً يخرج من السوق .

وقال يحيى بن عمر (٣) : هذا الذي آخذ به واختاره لنفسى ولا يسعر على أحد ، وكل من حط من السعر الذى في السوق يخرج ، وقد فعل ذلك عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه - قال لرجل يبيع زيباً : إما أن تزيد في السعر وإما أن تخرج من سوقنا . وقد بلغنى عن بعض أهل المدينة أنه قال : من فعل هذا من الولاية مثل ما فعل عمر بهذا الرجل فقد أصاب ، ومن أقام على الناس بما فى أيديهم من السلع جهل السنة وآثم فى القيامة ، وأطعم المشتري ما لا يصلح له ، وإنما السعر لله يخفضه ويرفعه ، وليس للناس من ذلك شيء .

(١) رواه الخمسة إلا النسائي ، نيل الأوطار للشوكاني ، دار التراث ، ج ٥ ص ٢١٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٣) يحيى بن عمر : أحكام السوق ، تحقيق الشيخ حسن حسنى عبد الوهاب ، الشركة التونسية

للتوزيع ١٩٧٥ ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

ويقول ابن قدامة (١) : وليس للامام أن يسعر على الناس بل يبيع الناس أموالهم على ما يختارون وهذا مذهب الشافعى ، وكان مالك يقول يقال لمن يريد أن يبيع أقل مما يبيع الناس بع كما يبيع الناس وإلا فاخرج عنا ، وأحتج بما روى الشافعى وسعيد بن منصور عن داود بن صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر أنه مر بحاطب فى سوق المصلى وبين يديه غرارتان فيهما زبيب فسأله عن سعرهما فسعر له مدين بكل درهم فقال له عمر: قد حدثت بغير مقبلة من الطائف تحمل زيباً وهم يعتبرون سعرك ، فاما أن ترفع فى السعر وإما أن تدخل زيبك فتبيعه كيف شئت ، ولان فى ذلك إضراراً بالناس إذا زاد وإذا نقص أضر بأصحاب المتاع .

وروى أبو داود والترمذى وابن ماجه عن أنس قال : غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا ، فقال : «إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يظلمنى بمظلمة فى دم ولا مال» . قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، وعن أبى سعيد مثله . ووجه الدلالة من وجهين (أحدهما) أنه لم يسعر وقد سأله ذلك ولو جاز لأجابهم إليه (الثانى) أنه علل بكونه مظلمة والظلم حرام ولأنه ماله فلم يجوز منعه من بيعه بما تراضى عليه المتبايعان كما لو اتفق الجماعة عليه ، والظاهر أنه سبب الغلاء لان الجالبين إذا بلغهم ذلك لم يقدموا بسلعتهم بلداً يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها ويكتمها ويطلبها المحتاج .

ومن أمثلة الحالات التى تبيح لولى الأمر القيام بالتسعير ما قاله يحيى ابن عمر (٢) : «ولو أن أهل السوق اجتمعوا على أن لا يبيعوا إلا بما يريدون

(١) ابن قدامة : المغنى ولبه الشرح الكبير ، دار الكتاب العربى ، ج ٤ ص ٤٤ .

(٢) يحيى بن عمر : احكام السوق ، مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٤٧ .

مما قد تراضوا عليه مما فيه المضرة على الناس ، وأفسدوا السوق ، كان إخراجهم من السوق حقاً على الوالى وينظر للمسلسل فيما يصلهم ويعمهم نفعه ويدخل السوق غيرهم ، فإنه إن فعل ذلك معهم رجعوا عما طمحت إليه أنفسهم من كثرة الربح ورضوا من الربح بما يقابلهم نفعه ولا يدخلون به المضرة على عامة الناس .

وكذلك أرى أن يفعل بمن نقص من السعر الذى عليه أهل السوق فى قمحه أو شعيره أو زيتيه أو سمنه وما يباع فى السوق ولم يرض أن يبيع كغيره من أهل السوق أن يقال له : إما أن تبيع كما يبيع أهل السوق لئلا تتناول أنفس الذين يبيعون مثل سلعته بأكثر سعراً منه إذا رآوه يبيع بأعلى منهم . لأن السوق يدخله ضروب الناس فمنهم من لا يعرف السعر فيقف بهذا الذى قد أغلى فيسأله ، فإذا قال له ظن أن سعر السوق كله كما قال له فيشتري منه ، ويقف به من لا يسأله عن السعر ولا يعرفه فيشتري منه ، وأشبه ذلك لهؤلاء كثيرة .

ونقل عن عمر فى التسعير أنه قال: إن كنت تبيع بسعر أهل الأسواق ، وإلا فلا تبع ، فإن مصلحة الناس العامة فى ذلك أن يباعوا بما يحتاجون إليه ، وأن لا يباعوا إلا بقيمة المثل ، وهاتان مصلحتان جليلتان .

وزيد ابن القيم الأمر وضوحاً بقوله<sup>(١)</sup> : «وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم ، ومنه ما هو عدل جائز» .

فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه ، أو منعهم مما أباح الله لهم ، فهو حرام ، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليه من المعاوضة بثمن المثل ، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل ، فهو جائز ، بل واجب .

(١) ابن القيم الجوزية ، الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ، تحقيق د. محمد جميل غازى ، دار المدنى للطباعة والنشر ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .

والدليل على القسم الأول مارواه أنس قائلًا: «غلا السعر على عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم .....» .

فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ،  
وقد ارتفع السعر - إما لقلة الشيء ، وإما لكثرة الخلق - فهذا إلى الله  
فإلزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها: إكراه بغير حق .

**وأما الثانى:** فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها ، مع ضرورة  
الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة  
المثل ، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل ، فالتسعير هنا إلزام  
بالعدل الذى ألزمهم الله به .

ويقول ابن تيمية<sup>(١)</sup>: «إن ولى الأمر إن أجبر أهل الصناعات على  
ما يحتاج إليه الناس من صناعاتهم كالفلاحة والحياكة والبنائة فإنه يقدر  
أجرة المثل ، فلا يمكن لمستعمل من نقص أجرة الصانع عن ذلك ، ولا يمكن  
الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث يعين عليه العمل ، وهذا من  
التسعير الواجب .

وكذلك إذا احتاج الناس إلى من يصنع لهم آلات الجهاد - من سلاح  
وجسر للحرب وغير ذلك - فيستعمل بأجرة المثل ولا يمكن المستعملون من  
ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم مع الحاجة إليهم . فهذا  
تسعير فى الأعمال .

### مبررات تحقيق التوزيع الوظيفى فى الإسلام:

يبير المنهج الإسلامى فى تحقيق التوزيع الوظيفى بأن الناس مسلطون

(١) ابن تيمية : الحسبة فى الإسلام ، المكتبة السلفية ، ١٤٠٠ هـ ، ص ١٦-١٩ .

على أموالهم والتسعير حجر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل الأمران تقابل المشتري وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم ، وإلزام صاحب السلطة أن يبيع بما لا يرضى به مناف لقوله تعالى: <sup>(١)</sup> (إلا أن تكون تجارة عن تراض) وإلى هذا ذهب جمهور العلماء .

ويمكن إجمال ماسبق بلغة الفكر الاقتصادي الحديث على النحو التالي: أنه إن كانت قوى العرض والطلب تكفل السعر العادل فلا داعي لتدخل ولي الأمر وقيامه بالتسعير . أما إذا حدثت دواعي وعوامل لا تكفل تحقق مثل هذا السعر العادل ، فكان واجباً على ولي الأمر التدخل والقيام بالتسعير من أجل تحقيق العدل بين الناس وهو أصل من أصول الشريعة الإسلامية .

ومنهج الفكر الإسلامي في تحقيق التوزيع الوظيفي ، ينطلق مما يميزه من أنه وسط بين تقييد الحرية والملكية الفردية وإطلاقها على أوجها ، بل هو مذهب وسط مصداقاً لقوله سبحانه <sup>(٢)</sup> : (وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) .

وخلاصة القول: إن تحقيق التوزيع الوظيفي سياسة شرعية قائمة على تحقيق مصلحة عامة تهم كافة أفراد المجتمع جميعاً ، ولهذا ينبغي الاعتماد عليه .

وهكذا يقدم الفكر الإسلامي صورة رائعة لعدالة توزيع الدخل والثروة سواء علي مستوى التوزيع الشخصي أم على مستوى التوزيع الوظيفي.

(١) سورة النساء : ٢٩ .

(٢) سورة البقرة: ١٤٣ .

وللإسلام أدوات متعددة في هذا المجال يعتمد عليها من أهمها الزكاة. فالزكاة التى تفرض على كافة أموال المسلم عندما تبلغ النصاب وتتوافر فيها بقية الشروط، جعل الإسلام أول مصارفها الفقراء والمساكين. ومؤدى ذلك عدم تركز الثروة فى أيدي أفراد وحرمان فئة أخرى، بل أن استمرارية الزكاة من شأنه أن يكون وسيلة فعالة فى التقريب بين الدخول داخل المجتمع المسلم. ويساعد الدولة فى تحقيق الهدف السابق الى جواز الزكاة الأدوات الاسلامية الأخرى، وكلها تمكن الدولة من تحقيق كافة أهدافها. يضاف الى ذلك ما تدره الملكية العامة للدولة من إيرادات يمكن أن تعتمد عليها فى تحقيق التوازن الاجتماعى. والإسلام كذلك يحرم وسائل الكسب والملكية غير المشروعة وكافة أنواع الظلم الاجتماعى الذى يكون وراء ظهور الطبقات. فالإسلام يحرم الربا ويمنع اكتناز النقود، وبذلك يسد الباب أمام الوسائل التى تقف وراء التناقضات الاجتماعية.

والإسلام بتحريمه لذلك يسد الباب أمام الفرد الذى يمتلك مبالغ طائلة من الأموال من أن يتحكم فى المجتمع عن طريق حبسها عن التداول أو يسمح بتداولها فى مقابل الفائدة التى يحددها. إن الإسلام يحرم عليه ذلك، وهو بهذا التحريم يضمن توجيه أموال الأفراد الى مجال الإنتاج الحقيقى فى شكل مشروعات إنتاجية، بدلا من الاقتصار على تشغيل الأموال فيما يعود بالفائدة الربوية فقط. ومما يساعد على تفتيت الثروة بشكل مستمر وعدم تركزها فى يد أفراد قلائل التنظيم الإسلامى للميراث الذى يقضى بانتقال تركة الشخص الى أشخاص محددين وبمقادير محددة لا يملك أى شخص أن يغير فيها، ومن شأن الميراث أن يحول دون تركز الثروة فى أيدي فئة قليلة من الأفراد اذ بوفاة الشخص تنتقل تركته الى الورثة ومن شأن هذه العملية المستمرة التفتيت الهادئ والمستمر لثروة الشخص أيا كان مقدارها وضخامتها، لاسيما أن الميراث اجبارى<sup>(١)</sup> فى الإسلام بالنسبة الى المورث والمورث، فليس للمورث الرد، وليس للمورث حرمان وارث من ميراثه.

(١) د: عبد المجيد مطلوب: « أحكام الميراث فى الشريعة الإسلامية »، ١٩٨٩، ص ١٥.

أضف الى ذلك ما يغرسه الإسلام في نفس كل مسلم من ضرورة البذل والانفاق من أجل المجتمع. بل إن الإسلام كله دعوة ليكون المجتمع جسداً واحداً إذا جاع أحدهم سارع الجميع الى كفايته.

وبصفة أساسية يبقى الحق للدولة في أن تتدخل لتحقيق هذا التوازن كلما اختل. وهذا ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم وهو بصدد تقسيم فئ بني النضير، فقد أعطى المهاجرين ولم يعط الأنصار منعاً لتركز الثروة في يد فئة، وحرمان الأخرى منها، وكذلك ما فعله عمر بن الخطاب من امتناعه عن توزيع أراضي السواد على الفاتحين هو بغية تحقيق التوازن الاجتماعي أيضاً.

وتحقيق التوازن الاجتماعي التزام يقع على الدولة مهمة تنفيذه بصورة مستمرة. وحرى بنا أن نذكر أن الإسلام لا يقيم التوازن الاجتماعي بين أفراد المسلمين فقط، بل يقيمه توازناً شاملاً لكل من يعيش في دياره فيشمل المسلم وغير المسلم.

ويحفظ التاريخ قصة اليهودي الضريب وقد أمر عمر بن الخطاب باعطائه من بيت مال المسلمين وقال<sup>(١)</sup> الفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب «ووضع عنه الجزية وعن ضربائه. وهذا يعطى صورة ناصعة للفكر الإسلامي الذي يشمل بتشريعاته كل من يقيم في دياره، يقول أبو عبيد فيما رواه بسنده عن مجاهد قال<sup>(٢)</sup> : «لا تصدق على يهودي ولا نصراني إلا أن يسجد لك».

وهكذا تلاشى الفكر الإسلامي الخطأ الذي وقع فيه الاقتصاد الاشتراكي منذ البداية وهو تركيزه على التوزيع الشخصي وتجاهله للتوزيع الوظيفي.

(١) أبو يوسف: «كتاب الخراج»، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٢) ابن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، منشورات دار الآفاق الجديدة،

بيروت، ١٩٨٣، ص ١٩.

كذلك تلافى العيوب التى وقع فيها النظام الرأسمالى حول التوزيع المتفاوت للدخل بالرغم من إقرار الفكر الإسلامى للملكية الفردية-شأنه في ذلك شأن النظام الرأسمالى- ولكن الفكر الإسلامى يميزه أنه لم ينظر للملكية الفردية باعتبارها حقاً مطلقاً كما هو في الرأسمالية بل قيدها بقيود متعددة ايجابية وسلبية.

وتتمثل أهم هذه القيود الايجابية فى ضرورة دفع الزكاة المقررة على كافة الأموال عند توافر الشروط، فضلاً عن وجوب الانفاق في سبيل الله كلما تيسر ذلك، ويضاف لذلك حق ولى الأمر في التوظيف على أموال الأغنياء عندما تتحقق دواعى ذلك.

كذلك هناك عدة تكاليف سلبية يلتزم بها كل مسلم من أهمها:

- ضرورة مراعاة مبدأ الحل والحرمة في كل تصرف يقوم به المسلم.
- ألا يترتب على ملكية المسلم لأى مال أى ضرر يقع على فرد آخر أو على المجتمع.
- ضرورة أن يراعى المالك دائماً ما تقتضيه المصلحة العامة.
- وبالجملة فإن الإسلام يفرض على كل مسلم أن يحسن القيام بكل ما تقتضيه الملكية الفردية.



### المطلب الثالث

## انعكاس الأسس العقيدى علي مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الاقتصادي الإسلامى

من أهم ما يميز النظام الاقتصادي فى الإسلام عن غيره من النظم الاقتصادية قيامه علي أساس عقيدى. بمعنى أن الأسس التى يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامى قام الإسلام بوضعها سواء بنصوص صريحة من القرآن والسنة أو عن طريق الاجتهاد من القواعد الفقهية العامة.

ويترتب علي قيام النظام الاقتصادي الإسلامى علي أساس عقيدى أن يظل هذا النظام خاضعا في نموه وتجده للأصل الذي انبثق منه وللشريعة التي كلفت وجوده.

ويترتب كذلك علي قيام النظام الاقتصادي فى الإسلام علي أساس عقيدى توفر مقوم أساس من مقومات نجاح سياسة التوزيع العادل للدخل والثروة في الفكر الإسلامى ، لأنه لا يستقيم إسلام المسلم مالم يؤد كل ماتفرضه عليه عقيدته.

إن ابتناء النظام الاقتصادي علي أساس عقيدى في الفكر الإسلامى يترتب عليه تميزه عن كل من النظامين الرأسمالى والاشتراكى. فطبيعة النظام الرأسمالى تؤدي إلى وجود تفاوت في توزيع الدخل والثروة بدرجات كبيرة، ويعبر أنصار هذا النظام عن طبيعة التوزيع في هذا النظام بقولهم: <sup>(١)</sup> « الحرية الفردية في هذا الاقتصاد لها مظاهرها السلبية، لأنه لا يوجد شخص مسئول عن رخاء جيرانه، فلو تعطل فرد عن العمل أو أفلس، فعليه وحده أن يتحمل النتائج. »

(١) خالم: « النظم الاقتصادية »، مرجع سابق، ص ٢٦.

كذلك يتميز النظام الاقتصادي الإسلامى عن النظام الاشتراكى في كون النظام الاشتراكى يفتقد تماما الأساس العقيدى كأساس يقوم عليه النظام الاشتراكى، كذلك اهتم النظام الاشتراكى اهتماما بالغاً بالتوزيع الشخصى للدخل، بينما أهمل التوزيع الوظيفى اهمالا تاما ولعل ذلك كان من أحد أسباب انهيار النظام الاشتراكى. أما النظام الاقتصادي الإسلامى فنظرا لطبيعة الأسس التى يقوم عليها فإنه قد جمع في تناغم تام بين التوزيع الشخصى والوظيفى.

كذلك يترتب على قيام النظام الاقتصادي في الإسلام على أساس عقيدى اختلاف آلية تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامى عن النظام الرأسمالى والاشتراكى.

ففى النظام الرأسمالى يترك تحديد سياسات التوزيع العادل للدخل والثروة لقوى السوق والأثمان ثم تقوم الدولة بسياساتها الضريبية ووسائل أخرى لتلافي أوجه القصور التى تحدث. أما فى النظام الاشتراكى فتتعدد المسئولية كاملة علي عاتق الدولة في قيامها بتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة وذلك اتساقا مع طبيعة الأسس التى يقوم عليها النظام الاشتراكى.

أما في الفكر الإسلامى فإن مسئولية تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة فهى مسئولية الجميع. مسئولية الدولة ، انصياعا لقوله تعالى :

( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلي أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ).

وعلماء التفسير<sup>(٢)</sup> على أن الخطاب عام لجميع المكلفين ، كما أن الأمانات تعم جميع الحقوق المتعلقة بالذمم سواء كانت حقوق الله أو العباد ، قال الزمخشري: الخطاب عام لكل أحد في كل أمانة.

(١) سورة النساء: ٥٨.

(٢) محمد على الصابوني: « صفوة التفاسير » مرجع سابق، ج٢، ص ٢٦٨..

ويقول ﷺ (١) «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ولاغرو فإنه مما يدخل في مسئولية الإمام القيام بالتوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد رعيته».

كذلك فإن مسئولية تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة تعتبر مسئولية كل فرد في المجتمع المسلم ، لأنه إن صح أنه في النظام الرأسمالي لايعتبر الشخص مسئولاً عن رخاء جيرانه أو عن افلاس أحدهم أو جوعه أو فقره. فإن طبيعة النظام الاقتصادي الإسلامي تختلف عن النظم الأخرى اختلافاً بينا، إذ يفرض الإسلام علي كل أفراد ومعتنقيه أن يكونوا متكافلين ومتعاونين ومتضامنين. وذلك انصياحاً لقوله تعالى: (٢) (إنما المؤمنون إخوة).

ويقول ﷺ مبيناً طبيعة هذه الأمة وماينبغي أن يكون عليه أبنائها (٣): «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، ثم شبك بين أصابعه». ويقول عليه الصلاة والسلام: (٤) «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». وكذلك مارواه أبو سعيد الخدري (٥): «كنا في سفر فقال النبي ﷺ: «من كان معه فضل زاد فليعد به علي من لازاد له، ومن كان معه فضل ظهر فليعد به علي من لاظهر له، وأخذ يعدد من أصناف الأموال حتى ظننا أننا ليس لنا من أموالنا إلا مايكفينا».

وهذه الأحاديث ترسم صورة للمجتمع الإسلامي وصورة حقيقية للمجتمع المتراحم والمتعاطف لأن الجميع تربطهم عقيدة واحدة تجعل الواحد منهم يفتدى أخاه بماله ونفسه.

(١) الحديث رواه البخارى، ج٩، ص٧٧.

(٢) سورة الحجرات : ١٠.

(٣) الحديث متفق عليه، «رياض الصالحين»، مرجع سابق، ج١، ص١٥٣.

(٤) الحديث متفق عليه، المرجع السابق، ج١، ص١٥٣.

(٥) الحديث رواه مسلم، المرجع السابق، ج١، ص٢٩٠.

كذلك يترتب علي قيام الاقتصاد فى الإسلام على أساس عقيدى أن يتسع مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة بحيث لا يقتصر مفهومه ونطاقه علي الدولة الواحدة فقط بل يتسع الإسلام في مفهومه ليشمل كل الدول المسلمة، بحيث أن الإسلام يجعل الدولة المسلمة الواحدة في كفالة المجتمع الإسلامى بأكمله وذلك انصياعا لقوله تعالى<sup>(١)</sup> : (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون).

وانطلاقا من الحقيقة الأساسية التي يقوم عليها الدين الإسلامى وهى ضرورة احترام كرامة الإنسان وذلك انصياعا لقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ( ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم علي كثير ممن خلقنا تفضيلاً).

فإن مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة في الفكر الإسلامى يضمن دائما حق كل فرد في الحصول علي حد الكفاية وليس حد الكفاف الذي تقف عنده النظم الاقتصادية الأخرى. وتعتبر هذه المسألة من النقاط الجوهرية التى تميز النظام الاقتصادى الإسلامى وهو مانوضحه في المطلب التالى:

---

(١) سورة المؤمنون: ٥٢.

(٢) سورة الإسراء : ٧٠.

## المطلب الرابع الإسلام وحد الكفاية

من الحقائق الثابتة التي لا يمارى فيها أحد، أن الإسلام باعتباره الدين الخاتم هو دين العدل والحق والسلام.

والمقصود الأسمى للإسلام بل وبيت قصيده هو إقامة العدل بين الناس فى كافة المجالات، وما دام الحديث يدور فى المجال المالى والاقتصادى، فالإسلام يستهدف بكافة سياساته وأدواته إقامة العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

يقول تعالى: (١) «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط». ويقول سبحانه: (٢) «ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل».

وهناك أحاديث كثيرة تدل على أن قوام هذه الشريعة هو العدل فى كل شئ، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (٣) «إن أحب الخلق إلى الله إمام عادل وأبغض الخلق إلى الله إمام جائر». ومنها أيضا (٤): «أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلسا إمام عادل، وأبغض الناس إلى الله تعالى وأبعدهم منه مجلسا إمام جائر» (٥) «ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة» (٦) «من أصبح وهمه الدنيا فليس من الله فى شئ ومن لم يهتم بالمسلمين فليس

(١) سورة الحديد: ٢٥.

(٢) سورة النساء: ٥٨.

(٣) الترغيب والترهيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٣٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٥) رياض الصالحين، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٢١.

(٦) الترغيب والترهيب، مرجع سابق، ج ٣، ص ١٠.

منهم»<sup>(١)</sup> «من ولى من أمر الناس شيئاً فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله عنه يوم القيامة» .

والإسلام لا يقف فى عدالته الاجتماعية عند عدالة توزيع الدخل والثروات بل يضمن لكل فرد يعيش على أرضه المستوى المعيشى اللائق وهو ما يسميه الفقهاء بتوفير حد الكفاية .

ويجعل الاسلام كفالة تحقيق هذا المستوى واجبا على الدولة يعاونها فى ذلك كافة أفراد المجتمع وهو ما يسمي بالضمان والتكافل الاجتماعى ، وبالإضافة الى توفير حد الكفاية لكافة أفراد المجتمع فيلزم أيضا تحقيق التنمية الاجتماعية بما تعنيه من تنمية الطاقات البشرية وتوفير كل ما تحتاج إليه .

ولا شك أن مجتمعا هذا شأنه يوزع الدخل والثروات بين أفرادها على أساس العدالة والمساواة ، ويكفل لكل منهم حد الكفاية المعيشى اللائق ، ويمنع التفاوت فى الثروات ، ويوفر لأفرادها كافة الخدمات التى يحتاجون إليها ، ويجعل مسئولية كل ذلك تقع على الفرد والدولة ، بل أنه نظام يعتبر أن توفير الحقوق الإنسانية أمر لازم ويأمر به الإسلام . لا شك أن ثمره ذلك كله لن تكون إلا السلام الاجتماعى الذى يعيش الأفراد فى ظله ، لأن توفير الحقوق الإنسانية الأساسية أمر يلزم توفره لكل مسلم وبه يأمر الإسلام .

ويقصد بتوفير حد الكفاية لكل فرد كفاية<sup>(٢)</sup> المستوى اللائق لمعيشة كل فرد بما يتمشى مع المستوى المعيشى العام الذى يعيشه كافة أفراد المجتمع . إذا يتحدد حد الكفاية بحسب مستوى المعيشة العام السائد فى المجتمع وهو يختلف من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر .

(١) المرجع السابق، ج ٣، ص ١٤١ .

(٢) محمد باقر الصدر: اقتصادنا، مرجع سابق، ص ٦٤٠ .

- د . محمد شوقى الفنجري: المذهب الاقتصادى فى الإسلام، مرجع سابق، ص ١٠٠ .

- د . أحمد محمد العسال، د . فتحى أحمد عبد الكريم: النظام الاقتصادى فى الإسلام

مكتبة وهبه، ١٩٨٥، ص ١٠٠ .

ويجدر التنبيه بأن حد الكفاية في الإسلام ليس هو حد الكفاف minimum كما يتصور البعض، بل أن حد الكفاية يرتفع في مستواه عن حد الكفاف، لأن الإسلام يعتبر أنه من الحاجات<sup>(١)</sup> الأصلية التي لا يعتبر من يملكها غنياً يجب عليه الزكاة، دور السكنى ونفقات العائلة لسنة كاملة وأدوات الركوب والانتقال، وكتب العلم وآلات المهنة... إذا ما ينشده الإسلام هو تحقيق<sup>(٢)</sup> التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل. والتوازن في مستوى المعيشة معناه: أن يكون المال موجوداً لدى أفراد المجتمع ومتداولاً بينهم إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام، أي أن يحيا جميع الأفراد في مستوى واحد من المعيشة، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة ولكنه تفاوت درجه وليس تناقضا كلياً في المستوى كالتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمع الرأسمالي.

ويمكن أن يستشف حد الكفاية من قوله تعالى: (٣) (إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى)، وأنت لا تظمأ فيها ولا تضحى). وقد جاء في تفسيرها أن الله تعالى (٤) خلق أولاد آدم خلقاً لا تقوم أبدانهم إلا بأربعة أشياء الطعام والشراب واللباس والكن (أي السكن).

وتبرير ضرورة هذه الأمور أنها أمور لازمة للإنسان باعتباره كائناً حياً حتى يستطيع أن يؤدي أمانة الله تعالى. وقيل في تفسيرها أيضاً: (٥) أن الآية تتحدث عما ينبغى ضمانه لكل مسلم، وهي حمايته من الجوع والعري والعطش والشمس.

ومما جاء في تفسير الآية الكريمة السابقة كذلك (٦) أنها تمثل متاعب

(١) د. مصطفى السباعي: اشتراكية الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٢) محمد باقر الصدر: اقتصادنا، مرجع سابق، ص ٦٤٠.

(٣) سورة طه: ١١٨، ١١٩.

(٤) محمد بن الحسن الشيباني: الاكتساب في الرزق المستطاب، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٥) محمد علي الصابوني: صفوة التفاسير، مرجع سابق، ج ٨، ص ٨٣٣.

(٦) سيد قطب: في ظلال القرآن، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٣٥٤.

الإنسان الأولى فى الحصول على الطعام والكساء والشراب والظلال .  
فلا شك أن توفير المطالب السابقة أمر ضرورى فى الإسلام وهو نسبي  
يختلف باختلاف الأمم ومستوياتها المعيشية فى كل زمان ومكان .

ويدل على مضمون حد الكفاية أيضا قوله صلى عليه وسلم: (١) « من  
ولى لنا شيئا فلم تكن له امرأة فليتزوج امرأة، ومن لم يكن له مسكن  
فليتخذ مسكنا ، ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركبا » . ويقول عليه الصلاة  
والسلام: (٢) « من سعادة المرء المسكن الواسع والجار الصالح والمركب  
الهنئ » .

وتدلنا النصوص السابقة على أن الإسلام لا يقف عند حد توفير حد  
الكفاف فقط بل يرتفع به لحد توفير الكفاية لكل فرد . ويدل على ذلك  
أيضا ، ما أمر به عمر (٣) بن عبد العزيز عبد الحميد بن عبد الرحمن عامله  
على الصدقة ، بعد أن أخبره أنه بأموال الزكاة قد غطى المصارف المحددة لها  
فكتب إليه « انظر كل من أذان فى غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب  
إليه أنى قد قضيت عنهم وبقي فى بيت مال المسلمين مال ، فكتب إليه أن  
انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه ، فكتب إليه  
أنى قد زوجت كل من وجدت وقد بقي فى بيت مال المسلمين مال ، فكتب  
إليه بعد مخرج هذا « أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه  
ما يقوى به على عمل أرضه فإننا لا نريدهم لعام ولا لعامين » .

ومما يدل على مفهوم حد الكفاية فى الفكر الإسلامى ما كتبه ابن  
قدامة يقول (٤) قال الميمونى: ذاكرت أبا عبد الله فقلت قد تكون للرجل  
الإبل والغنم تجب فيها الزكاة وهو فقير ويكون له أربعون شاة وتكون له  
الضيعة لا تكفيه فيعطى من الصدقة قال: نعم . وذكر قول عمر اعطوهم وإن  
راحت عليهم من الإبل كذا وكذا ، وقال فى روايه محمد بن الحكم إذا كان له

(١) أبو عبيد: كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ٢٧٩ .

(٢) الحديث رواه البخارى فى الأدب المفرد، ص ١٣٤ .

(٣) أبو عبيد: كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ٢٦٥ .

(٤) ابن قدامة: المغنى، مرجع سابق، ج ٢، ص ٦٦٤ .



عقار يشغله أو ضيعة تساوى عشرة آلاف أو أقل أو أكثر لا تقيمه يأخذ من الزكاة وهذا قول الشافعى .

وقد فسر ذلك ابن قدامه بقوله<sup>(١)</sup> : لأن الحاجة هي الفقر والغنى ضدها فمن كان محتاجا فهو فقير يدخل فى عموم النصوص ومن استغنى دخل فى عموم النصوص المحرمة . وبالتالى فإن الشخص الذى لا يملك ما تحصل به الكفاية لم يكن غنياً<sup>(٢)</sup> ، ويقول أيضا: <sup>(٣)</sup> أن الغنى ما تحصل به الكفاية .

ويقول الماوردى<sup>(٤)</sup> مبينا مدى ضرورة توافر حد الكفاية: بأنه المادة الكافية لأن حاجة الإنسان لازمة لا يعرى منها بشر، قال الله تعالى: <sup>(٥)</sup> (وما جعلناهم جسدا لا يأكلون الطعام وما كانوا خالدين) . فإذا عدم المادة التى هى قوام نفسه، لم تدم له حياة ولم يستقم له دين، وإذا تعذر شئ منها عليه، لحقه من الوهن في نفسه والاختلال فى دنياه بقدر ما تعذر من المادة الأولية . ويصل البعض بحد الكفاية الى أنه الحد الأدنى من الغنى الذى يستهدف الإسلام تحقيقه لكل فرد فى المجتمع .

ولا شك أن الحد الأدنى للغنى يختلف من مجتمع لآخر، ومن زمان لآخر . جملة القول أن الإسلام يقوم على أساس توفير حد الكفاية لكل فرد يعيش على أرض المجتمع .

ويرسم عمر بن الخطاب صورة رائعة لمسئولية ولي الأمر المسلم فى هذا المجال بقوله: <sup>(٦)</sup> « إني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ

(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٦٢ .

(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٦١ .

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٦٢ .

(٤) الماوردى: أدب الدنيا والدين، مرجع سابق، ج ٣، ص ٣٨٩ .

(٥) سورة الأنبياء: ٨ .

(٦) د. ربيع محمود الروبى: دراسات وبحوث فى الفكر الاقتصادى الإسلامى، دار الحقوق

للطبع النشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٣٤ .

(٧) ابر يوسف: «كتاب الحراج»، ص ١١٧ .

بالحق ويعطى في الحق ويمنع من الباطل، وإنما أنا ومالككم كولي اليتيم إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، ولست أدع أحد يظلم أحدا ولا يعتدى عليه حتى أضع خذه على الأرض وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يذعن للحق. ولكم على أيها الناس خصال اذكروها لكم فخذوني بها: لكم على أن لا أجتبى شيئا من خرجكم ولا مما أفاء الله عليكم إلا في وجهه، ولكن على إذا وقع في يدي أن لا يخرج مني إلا في حقه، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم إن شاء الله وأسد ثغوركم، ولكم على أن لا أليكم في المهالك ولا أجمركم في ثغوركم (أى حبسهم عن العودة لأهلهم). وبذلك يمكن أن تنتهى إلي القول بأن الإسلام يستهدف أن يتوازن جميع أفراد في مستوى المعيشة (١) لا في مستوى الدخل، والتوازن في مستوى المعيشة معناه، أن يكون المال موجودا لدي أفراد المجتمع ومتداولا بينهم إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام، أى أن يحيى جميع الأفراد مستوى واحدا من المعيشة مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة، ولكن هذا التفاوت هو تفاوت في الدرجة وليس تناقضا كليا في المستوى.

والفكر الإسلامى يقرر أن تحقيق التوازن مطلب اجتماعى عام مستمر يلتزم ولي الأمر بتحقيقه باستمرار، والإسلام يحكم طبيعة تكوينه يستطيع أن يحقق ذلك بسهولة فهو يضغط (٢) المعيشة من أعلى بتحريم الإسراف، ويضغط المستوى من أسفل بالارتفاع بالأفراد الذين يحيون مستوى منخفضا من المعيشة إلي مستوى أرفع.

وبذلك يضمن الإسلام أن تتقارب المستويات حتى تندمج أخيراً في مستوى واحد قد يضم درجات ولكنه لا يحتوي على التناقضات التى تشيع في النظم غير الإسلامية.

(١) محمد باقر الصدر: «اقتصادنا»، مرجع سابق، ص ٦٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤٠.

## الخاتمة

تناول البحث قضية في غاية الأهمية وهى: أى النظم الاقتصادية أقدر علي تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة. وجاءت الدراسة في مبحثين علي النحو التالي:

**المبحث الأول:** ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

**المبحث الثاني:** ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الاقتصادي الإسلامي.

وفي المبحث الأول: تناولت الدراسة ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي. وأوضحت الدراسة أن تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة مطلب ضروري لكل سياسة تستهدف تحقيق السلام الاجتماعي في ربوع المجتمع، كما أن الحياة الاقتصادية السليمة لأي مجتمع إنما تتطلب التوزيع العادل للدخل والثروات. وهذه القضية قديمة وترجع إلى أصول تاريخية بعيدة، إلا أنها برزت بجلاء بظهور الإسلام.

وجاءت الدراسة في المبحث الأول في ثلاثة مطالب علي النحو التالي:

**المطلب الأول:** أوضح البحث ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة والمبررات التي تدعو للاهتمام بتحقيقه. وأبان البحث أن هناك نوعين من توزيع الدخل:

**التوزيع الشخصي للدخل** على أفراد المجتمع الاقتصادي.

**التوزيع الوظيفي للدخل** الذي تجنيه عناصر الإنتاج (العمل - الأرض -

رأس المال) فى شكل أجور وريع وفائدة.

ويعتبر الدخل هنا كأنه نتيجة المساهمة فى إنتاج الدخل القومى الذى قامت به عناصر الإنتاج المختلفة.

أما عن تعريف التوزيع العادل للدخل والثروة فهناك صعوبات متعددة فى وضع تعريف محدد لهذا المفهوم. ولكن رغم ذلك يمكن تعريفه بأنه يعنى التوزيع العادل للدخل القومى ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية التى أسهمت فى تحقيقه، وما بين مختلف الأفراد فى كل طبقة. وبعبارة موجزة لابد أن تتحقق العدالة فى التوزيع الشخصى وكذلك الوظيفى.

وأوضحت الدراسة أن هناك دواعى متعددة تبرر تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة من أهمها:

- **المبررات الاجتماعية :** التى تدور حول تحقيق الحد الأقصى للمنافع وذلك باعتبار أن المنفعة التى تعود من الوحدة الأخيرة للدخل تقل بزيادة الدخل. وبالتالى فإن كل نقل للدخول من يد صاحب دخل مرتفع إلى صاحب دخل أقل فإن ذلك يؤدى بذاته إلى زيادة المنافع الكلية التى تعود على المجتمع. كذلك فإن تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة يؤدى إلى تحقيق المساواة فى الفرص أمام أفراد المجتمع.

كذلك هناك **مبررات اقتصادية** متعددة تبرر ضرورة تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة لدرجة قيل معها أن كفاءة أى اقتصاد إنما تتحدد

بتوزيع ثمار ذلك الاقتصاد. كذلك فإنه من المسلم به - من الناحية الاقتصادية- أن التوزيع غير العادل للدخل يؤدي إلى استخدام غير كاف لموارد المجتمع الطبيعية والبشرية، وبالجملة فإنه يؤدي إلى خفض الاستهلاك الكلى. وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة أنه لم تتقدم دولة كبرى دون تطبيق سياسة عادلة لتوزيع الدخل بوعى كبير.

**أما المطلب الثانى:** فقد أوضح مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الرأسمالى. وأبان البحث أن توزيع الدخل إنما يتحدد في كل مجتمع بالشكل السائد للملكية وسائل الإنتاج، وبذلك العلاقات التى تنشأ بين الأفراد فى سياق عملية الإنتاج.

وانطلاقاً من الحقيقة السابقة فإن التوزيع العادل للدخل والثروة إنما يتم في النظام الرأسمالى علي نحو ينسجم تماماً مع طبيعة الخصائص والأسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى.

ومن المعروف أن النظام الرأسمالى يقوم علي تقرير الحق في الملكية الفردية وحمايتها، ويعتمد على جهاز السوق والأثمان فى إدارته الاقتصادية. وعلي ذلك فإن طبيعة التوزيع في النظام الرأسمالى لا بد وأن تكون متفاوتة بحسب تفاوت الأفراد في ملكيتهم لعناصر الإنتاج.

وأمام ذلك ينتقد النظام الرأسمالى بأنه يؤدي إلى التفاوت الكبير في توزيع الدخول والثروات.

**أما المطلب الثالث:** فقد تناول مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الاشتراكى . وأوضح البحث ان الاقتصاد الاشتراكى هو الذى تكون فيه جميع وسائل الإنتاج والمزارع اشتراكية، أى مملوكة للدولة. وتستخدم وسائل الإنتاج وتدار بواسطة الدولة من أجل الرفاهية العامة. ويذهب كل الربح للدولة لكى يعاد استخدامه من جديد في التنمية الاقتصادية.

وانطلاقاً من حقيقة أن توزيع الدخل فى أى مجتمع إنما يتحدد بحسب شكل الملكية السائد فى المجتمع، وبالعلاقات التى تنشأ بين الأفراد فى سياق عملية الإنتاج، فإن توزيع الدخل والثروة فى النظام الاشتراكى إنما تقوم به الدولة وفق مبدأ الاشتراكية الأساسى: « من كل حسب قدراته ، ولكل حسب عمله ». وكان مأمولاً فى النظام الاشتراكى أنه سيكون النظام الذى سيقم فى الأرض السلام والحرية والعدل والمساواة والأخوة والسعادة ..... لجميع الشعوب.

وبالرغم من كل الآمال التى كانت معقودة على النظام الاشتراكى لوحظ على الساحة العالمية - مع انتقال العالم من الثمانينات إلى التسعينيات - أن الاقتصاديات الاشتراكية تنهار وتتحول إلى المنهج الرأسمالى.

وتوافرت بلاشك أسباب متعددة أدت لهذه الانهيار وكان منها الانفصال الحقيقى بين القول والعمل لاسيما فى مجال توزيع الدخل والثروات. لدرجة قال معها جورباتشوف : لقد حدث انفصال بين القول والعمل مما حفز على السلبية العامة وعلى عدم تصديق الشعارات...

لقد كان معتقداً أن التوزيع فى الاشتراكية سيكون أكثر عدالة من النظام الرأسمالى وذلك نظراً لأن الملكية الاجتماعية تشكل الأساس الاقتصادى للاشتراكية ، وبالتالى فإن المنتجات المتحققة ستكون هى الأخرى ملكاً عاماً ، ويجرى توزيعها لصالح المجتمع بأسره.

ويؤمن الاشتراكيون بأنه عندما تكون وسائل الإنتاج المادية مملوكة بواسطة الدولة، فإن هذا المنهج كفيل بأن يؤدى إلى تحقيق قدر كبير من المساواة فى توزيع الدخل الشخصى.

وبذلك يظهر أن الاشتراكيين قد ركزوا جل همهم علي التوزيع الشخصي فقط، وفاتهم ملاحظة أهمية التوزيع الوظيفي أيضا.

لقد ترتب علي قيام النظام الاشتراكي على أساس التخطيط الاقتصادي في ادارته الاقتصادية أن مكافأة عناصر الإنتاج لم تتحدد بطريقة سليمة بمعنى أنها لم تتحدد على أساس يعكس أهميتها الاقتصادية، وإنما كانت تتحدد بحسب قرارات المخططين الذين لم يستطيعوا الوقوف علي التكاليف الحقيقية للإنتاج ، وكان هذا من الخطورة بمكان من الناحية الاقتصادية ، وعبر عن هذه الحقيقة وزير خارجية إحدى الدول الاشتراكية بقوله علي لسان أحد العمال: « إنا كنا نتظاهر بأننا نعمل، وكانت الدولة تتظاهر بأنها تدفع لنا »!! وهكذا عجز النظام الاشتراكي أن يحقق ماكانت تصبو إليه الاشتراكية من تحقيق أحلام البشر في حياة سعيدة لاتفاضل فيها بين شخص وآخر...

**أما المبحث الثاني:** فقد أوضح ماهية التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الاقتصادي الإسلامي. وأبان البحث أن عدالة توزيع الدخل والثروة إنما هي جزء من العدالة التي يقيم عليها الإسلام مجتمعه ، وتم العدالة في الإسلام علي كافة المستويات حكاما ومحكومين وفي كافة المجالات ، ويرجع كل ذلك إلى الأساس العقيدى الذى يقوم عليه النظام الاقتصادي الإسلامى.

واشتمل هذا المبحث علي أربعة مطالب هي:

**المطلب الأول:** تناول دراسة مجال المساواة التامة بين الأفراد من منظور إسلامى. وأوضح البحث أن مجال المساواة التامة بين الأفراد إنما يكون فى مجال الضروريات التى تلزم لكل إنسان حتى يمكن استمراره في الحياة من مأكّل ومسكن وملبس ضرورى وغيرها ممايلزم لوجوده بصفة ضرورية في

الحياة ، أى ينبغى أن يتساوى الجميع في كل ما يحفظ للإنسان حياته. وعلي ذلك ينبغى أن يتم التوزيع للدخل والثروة- في هذا المجال- على أساس من المساواة التامة بين كافة الأفراد.

ويصل الإسلام فى انكاره لعدم تحقق المساواة في هذا المجال أن تبرأ ذمة الله ورسوله من هذا المجتمع، يقول ﷺ معبرا عن ذلك : « أيا رجل مات ضياعا بين قوم أغنياء فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله ».

ويتوافر للنظام الاقتصادى الإسلامى أدوات ووسائل متعددة تعين علي تحقيق المساواة التامة بين الأفراد في المجال السابق. من أهم هذه الأدوات فريضة الزكاة التى تلعب دوراً جوهرياً في هذا المجال نظراً لأنها تفرض علي كافة الأموال، وكذلك باعتبار مصارفها التى تكاد تغطى كل ماتحتاج إليه الدولة عموماً.

فاستقطاع جزء من دخول الأغنياء ثم القيام بتوزيعه علي الفقراء والمساكين من شأنه إعادة توزيع الدخل والثروات علي النحو الذى تستهدفه العدالة الاجتماعية. وإلى جوار الزكاة يحق لولى الأمر المسلم أن يوظف علي الأغنياء لتحقيق الهدف السابق عند توافر دواعيه . وإذا كانت القاعدة فى النظام الاقتصادى الإسلامى أن يتساوى أفراد المجتمع في الحصول علي المستوى الضرورى اللازم لحياتهم بما يتفق مع المستوى المعيشى العام السائد في المجتمع، فإنه بعد تحقق هذا المستوى يجوز أن يكون هناك تفاوت بين الأفراد، ولكن تجدر الإشارة إلي أن التفاوت الذى يقره الإسلام ليس هو التفاوت غيرالمقيد وغير المنضبط- كما هو الحال في النظام الرأسمالى- بل هو تفاوت منضبط وترد عليه قيود وضوابط عديدة تحول دون تراكم الثروة فى أيدي فئة معينة فقط في المجتمع.



الإسلام باقراره للتفاوت المقيد بين الأفراد في امتلاكهم للثروات والدخول، يراعى الفطرة البشرية وطبيعتها. فمن الحقائق الكونية الثابتة أن البشر ليسوا جميعا سواء في قدراتهم الفكرية أو الجسدية . لذلك جاز أن يكون هناك تفاوت بين الأفراد في الدخل والثروات.

واقرار الإسلام بوجود هذا التفاوت مدعاة للعمل والتنافس، وشاحذ لهمم الأفراد علي العمل والابداع والإنتاج والابتكار... وكل ذلك يتفق مع فطرة البشر، لأنه كلما وجد الحافز والدافع كلما سعت النفس وتاقت للعمل والاتقان.

والتفاوت الذي يقره الإسلام تفاوت منضبط تماما ويتم في الاطار الكلى للشرعية، وعلي ذلك لا يقر الإسلام اطلاقا التفاوت المبني على أساس الغش أو الاحتكار أو غيرها من صور الكسب غير المشروع. ولاغرو فان التفاوت بين الأفراد إنما يتقرر لمصلحة المجتمع ككل حتي ينتفع بعضهم ببعض، لأنه لو كانوا سواء في جميع الأحوال فلن يخدم أحد الآخر. وعلي ذلك فليس مقصود التفاوت في الإسلام هو التعالي والتكابر والاستعلاء ، بل هو تفاوت مقصوده التعاون والتضامن وبين الناس.

وفى سبيل ضبط التفاوت بين الأفراد فإن الإسلام يفرض عددا من الالتزامات منها ما هو الزامى (مثل الزكاة) ومنها ما هو اختياري ( صدقة التطوع- الانفاق في سبيل الله...) وكلها تحول دون تضخم الثروات إلي الحد الضار بالمجتمع.

إن النتيجة المحققة لاقامة التوزيع العادل للدخل والثروة علي المستويين السابقين- المساواة التامة بين الأفراد ، جواز التفاوت المقيد- من شأنه حفظ التوازن الاجتماعى بين الأفراد ، وكذلك يحول دون ظهور التقسيم الطبقي للأفراد على أساس الثروة والدخل.

**أما المطلب الثانى :** فقد أبان موقف الفكر الإسلامى من التوزيع الوظيفى. وموقف الإسلام مستمد من موقفه عموما من الملكية ووظائفها. وينظر الإسلام لعناصر الإنتاج باعتبار أن لها قيمة وثنماً في السوق ينبغى دائماً المحافظة علي المكافأة العادلة لها ، وعدم الاعتداء علي كل مايخل بالمكافأة العادلة لعوائد عناصر الإنتاج. وعلي ذلك فإن الإسلام إلي جوار حرصه علي تحقيق التوزيع الشخصى للدخل فإنه يحرص كذلك علي تحقيق التوزيع الوظيفى لما في ذلك من مصلحة كبيرة للأفراد والمجتمع. وبهذا المنهج يكون الفكر الإسلامى قد تلاشى الخطأ الذى وقع فيه النظام الاشتراكى وهو قصر الاهتمام علي التوزيع الشخصى فقط.

كذلك يتميز الفكر الإسلامى عن النظام الرأسمالى في هذا المجال بأنه لايدع التوزيع لآلية السوق فقط، بل إن الإسلام يسمح لولي الأمر بالتدخل كلما وجدت دواعى ذلك ، فضلا عن توافر الأساس العقيدى في الاقتصاد الإسلامى الذى يجعل الكل شركاء في تحقيق هدف التوزيع العادل للدخل والثروة.

**أما المطلب الثالث:** فقد أوضح انعكاس الأساس العقيدى علي مفهوم التوزيع العادل للدخل والثروة في النظام الاقتصادى الإسلامى. وتلك ميزة أساسية يتميز بها النظام الاقتصادى الإسلامى عن غيره من النظم . فالأسس التى يقوم عليها النظام الاقتصادى الإسلامى وضعها الإسلام إما بنصوص صريحة من القرآن والسنة أو عن طريق الاجتهاد والاستنباط من

## القواعد الفقهية العامة.

ويترتب علي قيام النظام الاقتصادي الإسلامي علي أساس عقيدتي توافر مقوم أساس لنجاح النظام الاقتصادي الإسلامي، لأنه لا يستقيم إسلام المسلم ما لم يؤد كل ماتفرضه عليه عقيدته. كذلك يترتب علي وجود الأساس العقيدتي كأساس في الاقتصاد الإسلامي عدم السماح بوجود التفاوت الصارخ في الدخول والثروات كما هو الحال في النظام الرأسمالي، لأن عقيدة المسلم تحثه وتحتم عليه دائماً أن يتذكر أحوال اخوانه وجيرانه. وبالتالي إن صح في النظام الرأسمالي علي حد قول هالم أنه لا يسأل الشخص عن رخاء جيرانه أو افلاس أو تبطل أحدهم، فإن الإسلام الحنيف يأبى ذلك لأنه دين الرحمة والتكافل والتعاطف. كذلك يترتب علي قيام النظام الاقتصادي الإسلامي علي أساس عقيدتي تميزه بصورة واضحة عن النظام الاشتراكي الذي يفتقد بصورة واضحة الأساس العقيدتي لأنه من المعروف أن الاشتراكية تتجاهل الدين عموماً.

ويظهر مما سبق أن مسئولية تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة تنعقد في النظام الرأسمالي لقوى السوق، وفي النظام الاشتراكي تنعقد للدولة فقط، أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فإنها تكون مشتركة بين الدولة والأفراد.

**أما المطلب الرابع:** فقد أبان موقف الإسلام من توفير حد الكفاية لكل فرد يقيم علي أرض المجتمع الإسلامي . فالإسلام لا يقف في عدالته الاجتماعية عند عدالة توزيع الدخول والثروات فقط، بل أنه يضمن لكل فرد يعيش علي أرضه المستوى المعيشي اللائق وهو ما اصطلح الفقهاء علي تسميته بحد الكفاية .

ويقصد به كفالة المستوى اللائق لمعيشة كل فرد بما يتمشى مع المستوى المعيشى العام الذى يعيشه كافة أفراد المجتمع. ويجعل الإسلام كفالة تحقيق هذا المستوى واجبا علي الدولة يعاونها في ذلك كافة أفراد المجتمع.

وهكذا لا يقف الإسلام عند حد توفير حد الكفاف فقط، بل يرتفع به لحد توفير الكفاية لكل فرد، ولاغرو فإن ذلك يتسق مع المنهج الإسلامى وما أراه للإنسان من كرامة وعزة.

وهكذا يمكننا القول بأن الإسلام يستهدف أن يتوازن جميع أفراد في مستوى المعيشة، ويقصد بهذا التوازن أن يكون المال موجودا لدى أفراد المجتمع ومتداولا بينهم إلي درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام. والفكر الإسلامى علي أن تحقيق التوازن مطلب اجتماعى عام ومستمر يلتزم ولي الأمر بتحقيقه باستمرار.

وبذلك يضمن الإسلام أن تتقارب المستويات حتى تندمج أخيرا في مستوى واحد قد يضم درجات ، ولكنه لا يحتوى علي التناقضات التى تشيع في النظم الاقتصادية الأخرى.

## نتائج البحث

توصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها:

- أن هناك مبررات متعددة تحتم القيام بالتوزيع العادل للدخل والثروات، وهي مبررات ليست اجتماعية فقط، بل ان الحياة الاقتصادية السليمة للمجتمع تحتم القيام به.
- حتى يأتي الحكم صحيحا علي ماهية التوزيع العادل للدخل والثروات فلا بد من مراعاة تحقق التوزيع الوظيفي إلي جانب التوزيع الشخصي، ولا ينبغي أن يقتصر المفهوم علي التوزيع الشخصي فقط.
- إن طبيعة النظام الرأسمالي تؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروات مما يحتم ضرورة تدخل الدولة.
- إن الدول التي كانت تطبق النظام الاشتراكي اعتمدت علي قرارات المخططين فقط في إدارة الاقتصاد القومي، واهتمت بتحقيق التوزيع الشخصي . وترتب على ذلك إهمال التوزيع الوظيفي بصورة كبيرة وكان هذا الخطأ كبيرا وقعت فيه النظم الاشتراكية.
- إن النظام الاقتصادي الإسلامي يتميز عن غيره من النظم بقيامه على أساس عقيدى، ويوفر ذلك مقوم أساسى من مقومات نجاح النظام الاقتصادي الإسلامى.
- إن الإسلام له مفهومه الخاص للتوزيع العادل للدخل والثروات. فهو يقوم علي ضرورة تحقيق المساواة التامة بين الأفراد وذلك في مجال الضروريات . وبعد تحقق هذا المستوى يجوز أن يحدث تفاوت في الدخل والثروات بين الأفراد .

- أنه ان جاز وجود التفاوت في الدخول والثروات بين الأفراد فهو تفاوت ليس مفتوحا وغير منضبط كما هو الحال في النظام الرأسمالى، بل هو تفاوت منضبط ومقيد بقيود كثيرة بحيث لا يكون علي النحو الموجود في النظام الرأسمالى.
- إن الإسلام يحتم توفير حد الكفاية لكل فرد يعيش علي أرض المجتمع الإسلامى بمعنى أن الإسلام يكفل تحقيق المستوى المعيشى اللائق لكل فرد بما يتمشى مع المستوى المعيشى العام الذى يعيشه كافة أفراد المجتمع.
- إن الإسلام يجعل مهمة تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة مسئولية الجميع: الدولة والأفراد.

## مراجع الفكر الإسلامى

أولا القرآن الكريم وتفسيره:

القرآن الكريم

ابن كثير ( المحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل): تفسير القرآن

العظيم ، دار الغد العربى ، بدون تاريخ نشر.

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر): القرآن الكريم،

تفسير وبيان مع أسباب النزول، اعداد حسن حمصى، دار

الرشيد، دمشق، بيروت بدون تاريخ نشر.

الصابونى(محمد علي الصابونى): صفوة التفاسير، مكتبة الغزالي ،

بيروت ، بدون تاريخ نشر.

الطبرى ( أبو جعفر محمد بن جرير): جامع البيان عن تأويل أى

القرآن، شركة مكتبة مصطفى الحلبي، الطبعة الثالثة،

١٩٦٨.

القرطبي ( أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى): الجامع لأحكام

القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٩.

المراغى (أحمد مصطفى المراغى): تفسير المراغى، شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، ١٩٧٤.

رضا ( محمد رشيد رضا): تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار،

مكتبة القاهرة بدون تاريخ نشر.

شلتوت ( محمود شلتوت): تفسير القرآن الكريم، دار الشروق،

١٩٧٣.

قطب(سيد قطب): فى ظلال القرآن، دار الشروق، ١٩٨٦.

**ثانياً: مراجع الحديث:**

- ابن حنبل ( أحمد بن محمد ) : المسند - شرحه أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٥٨.
- البخارى ( أبو عبد الله محمد بن اسماعيل ) : صحيح البخارى ، دار ومطابع الشعب ، بدون تاريخ نشر.
- الأدب المفرد ، مكتبة الآداب ، بدون تاريخ نشر.
- البيهقى (أبو بكر أحمد بن الحسين بن على ) : السنن الكبرى ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٦هـ.
- الترمذى : صحيح الترمذى بشرح الإمام ابن العربى المالكى ، الطبعة الأولى ، المطبعة المصرية بالأزهر ، ١٩٣١.
- الزرقانى ( محمد بن عبد الباقي ) : مختصر المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، تحقيق محمد ابن لطفى الصباغ ، الطبعة الثانية ، المكتب المصرى الحديث.
- الشوكانى ( محمد بن على بن محمد ) : نيل الأوطار ، دار التراث ، بدون تاريخ نشر.
- العسقلانى ( أحمد بن على بن حجر ) : فتح البارى ، دار الريان للتراث ، الطبعة الأولى ١٩٨٦.
- المنائى ( محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوى ) : فيض القدير شرح الجامع الصغير ، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ نشر.
- المنذرى ( زكى عبد العظيم بن عبد القوى ) : الترغيب والترهيب ، دار الحديث ، بدون تاريخ نشر.



النسائي ( أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ): ستن النسائي بشرح  
الحافظ جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ،  
بيروت لبنان ، بدون تاريخ نشر .

النووي ( أبو زكريا يحيى بن شرف ): رياض السالحين ، شرح وتحقيق  
طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، بدون  
تاريخ نشر .

مالك بن أنس : الموطأ ، صححه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ،  
بدون تاريخ نشر .

مسلم ( أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ) : صحيح  
مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء  
التراث العربي ، بيروت ، ١٩٥٥ .

#### ثالثاً: مراجع الفقه وأصول الفقه والسياسة الشرعية:

ابن القيم الجوزية ( شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ) :  
- اعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الحديث ، بدون  
تاريخ نشر .

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق د. محمد  
جميل غازي ، دار المدني للطباعة والنشر ، بدون تاريخ  
نشر .

- زاد المعاد في هدى خير العباد ، مطبعة السنة المحمدية ،  
تعليق محمد حامد الفقى ، بدون تاريخ نشر .

- فتاوى رسول الله ، مكتبة الاعتصام ، تحقيق مصطفى  
عاشور ، بدون تاريخ نشر .

ابن عمر ( يحيى بن عمر ) : « أحكام السوق » ، تحقيق الشيخ حسن

حسنى عبد الوهاب، الشركات التونسية للتوزيع،  
..١٩٧٥

ابن الهمام ( الكمال بن الهمام): فتح القدير ، المكتبة التجارية  
الكبرى، بدون تاريخ نشر.  
ابن تيمية ( تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم):

- السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية، منشورات  
دار الآفاق الجديدة،بيروت ١٩٨٣.

- الفتاوى الكبرى، دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت ،  
لبنان ، بدون تاريخ نشر.

- الحسبة فى الإسلام ، المطبعة السلفية ومكتبتها ،  
..١٤٠٠هـ.

ابن حزم ( أبو محمد على بن أحمد بن سعيد): المحلى، دار  
الفكر، بدون تاريخ نشر.

ابن رشد ( محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد): بداية المجتهد ونهاية  
المقتصد، مراجعة عبد الحلیم محمد عبد الحلیم ، دار  
الكتب الاسلامیة ، ١٩٨٣.

ابن قدامه (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد): المغنى ، تعليق  
محمد رشيد رضا، الطبعة الثالثة، دار المنار، ١٣٦٨هـ.

أبو عبيد ( القاسم بن سلام ): كتاب الأموال ، تحقيق محمد خليل  
هراس ، دار الكتب العلمیة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦.

أبو يعلى ( محمد بن الحسين الفراء): الأحكام السلطانية، دار الكتب  
العلمیة ، بيروت ١٩٨٣.

أبو يوسف ( يعقوب بن إبراهيم): كتاب الخراج، دار المعرفة ، بيروت

لبنان ، بدون تاريخ نشر.

الشيباني ( محمد بن الحسين الشيباني): الاكتساب في الرزق  
المستطاب ، تحقيق محمود عرنوس ، دار الكتب  
العلمية، بيروت ، ١٩٨٦.

الغزالي ( أبو حامد محمد بن محمد): المنقذ من الضلال، تحقيق د.  
جميل صليبا، ود. كامل عياد ، دار الأندلس ، بدون  
تاريخ نشر.

- كتاب المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية  
بيولاقي مصر المحمية ، ١٣٢٤هـ.

- إحياء علوم الدين ، المكتبة التجارية الكبرى، بدون  
تاريخ نشر.

القرشي ( يحيى بن آدم القرشي): كتاب الخراج، دار المعرفة ، بيروت،  
لبنان ، بدون تاريخ نشر.

الماوردي ( أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري): الأحكام  
السلطانية، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة  
الثالثة ، بدون تاريخ نشر.

مطلوب (د. عبد المجيد مطلوب): أصول الفقه الإسلامي، دار  
النهضة العربية ، ١٩٨٤.

- أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية ، ١٩٨٩ بدون  
تاريخ نشر.

رابعاً: مراجع الاقتصاد والمالية الإسلامية:

أباطه (د. ابراهيم دسوقي أباظة): الاقتصاد الإسلامي، مقوماته  
ومنهاجه، دار الشعب ، بدون تاريخ نشر.

ابراهيم ( د. يوسف ابراهيم): النفقات العامة فى الإسلام ، دراسة مقارنة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٠.

- محاضرات فى النظام الاقتصادى الإسلامى ، كلية التجارة- جامعة الأزهر ١٩٨٥.

الروى ( د. ربيع محمود الروى): دراسات وبحوث فى الفكر الاقتصادى الإسلامى ، دارالحقوق للطبع والنشر والتوزيع ١٩٨٧.

الساهى ( د. شوقى عبده الساهى): مراقبة الموازنة العامة للدولة فى ضوء الإسلام، ١٩٨٣ بدون ناشر.

السباعى ( د. مصطفى السباعى): اشتراكية الإسلام ، الاتحاد القومى، دار ومطابع الشعب، ١٩٦٢.

الشرباصى ( د. أحمد الشرباصى): الإسلام والاقتصاد ، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

الصدر (محمد باقر الصدر): اقتصادنا ، دار الكتاب اللبنانى، دار الكتاب المصرى، ١٩٨٠.

العسال (د. أحمد محمد العسال)، عبد الكريم (د. فتحى أحمد عبد الكريم): النظام الاقتصادى فى الإسلام ، مكتبة وهبة، ١٩٨٥.

العوضى: (د. رفعت العوضى): من التراث الاقتصادى للمسلمين ، دار الصحافة والنشر، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ.

الغزالى (محمد الغزالى): الإسلام والأوضاع الاقتصادية، دار الصحوة للنشر، ١٩٨٧.

الفنجرى ( د. محمد شوقى الفنجرى):

- المذهب الاقتصادي في الإسلام ، شركة مكتبات  
عكاظ، ١٩٨١.

- الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الصحوة ، ١٩٨٥ .  
- الإسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ،  
بدون تاريخ نشر.

النجار ( د. عبد الهادي النجار): الإسلام والاقتصاد ،سلسلة عالم  
المعرفة، الكويت رقم ٦٣ . ١٩٨٣ .

عبد الرؤوف ( محمد عبد الرؤوف): تأملات إسلامية في الرأسمالية  
الديمقراطية ، ترجمة غالى عودة ، دار البشير ،عمان  
الأردن ، ١٩٨٨ .

عبد الرسول ( د. عبد الرسول ): المبادئ الاقتصادية في الإسلام ،دار  
الفكر العربى ، ١٩٨٠ .

قطب( سيد قطب): العدالة الاجتماعية في الإسلام ، دار  
الشروق، ١٩٨٠ .

كمال (يوسف كمال): الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، دار  
الوفاء ، ١٩٨٦ .

#### خامسا: مراجع في تاريخ الإسلام والتراجم:

ابن خلدون ( عبد الرحمن بن محمد): مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر  
عاصى ،دار مكتبة الهلال ، بيروت ١٩٨٦ .

الشرىف الرضى ( أبو الحسن محمد بن الحسين): نهج البلاغة شرح  
الإمام محمد عبده، دار ومطابع الشعب،بدون تاريخ نشر.

العقاد ( عباس محمود العقاد): عبقرية عمر،دار نهضة مصر، بدون  
تاريخ نشر.

المقرىزى ( تقى الدين بن العباس أحمد بن على ) : كتاب المواعظ  
والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقرىزية،  
مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية ١٩٨٧.

#### سادساً: مراجع إسلامية عامة:

ابن تيمية: الكلم الطيب، بتحقيق محمد ناصر الألبانى، المكتب  
الإسلامى، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧هـ.

أبو زهرة (محمد أبو زهرة): التكافل الاجتماعى فى الإسلام ، دار  
الفكر العربى، بدون تاريخ نشر.

الغزالى ( محمد الغزالى): ظلام من الغرب، دار الاعتصام، بدون  
تاريخ نشر.

- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار  
الشروق، ١٩٨٩.

القرضاوى ( د. يوسف القرضاوى ): غير المسلمين فى المجتمع  
الإسلامى، مكتبة وهبه، ١٩٧٧.

القلقشندي (أبو العباس أحمد): صبح الأعشى ، المطبعة الأميرية  
بالقاهرة، ١٩١٧.

الماوردى ( أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصرى):

- أدب الدنيا والدين، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة،  
مؤسسة دار الشعب، ١٩٧٩.

المودودى (أبو الأعلى المودودى): الحكومة الإسلامية، المختار  
الإسلامى، ١٩٨٠.

علوان ( عبد الله ناصح علوان): التكافل الاجتماعى فى الإسلام،  
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٣.

المراجع في الاقتصاد الوضعي:  
١- الكتب:

- أبالكين ، دزراسوف، كوليكوف: الاقتصاد السياسي، ترجمة سعد  
رحمى، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٧.
- بيتر مارتين (هانس)، شومان (هارالد): فخ العولمة ، ترجمة د. عدنان  
عباس علي، عالم المعرفة (٢٣٨)، ١٩٩٨.
- جامع د. أحمد جامع: المذاهب الاشتراكية، مع دراسة خاصة عن  
الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة، المطبعة العالمية  
١٩٦٧.
- النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني، « التحليل  
الاقتصادي الكلى»، دار النهضة العربية ١٩٧٣.
- جورياتشوف (ميخائيل): البيروستوركا ، ترجمة حمدي عبد الجواد ،  
دار الشروق، ١٩٨٨.
- روبنسون (جوان)، ايتويل (جون): « مقدمة في علم الاقتصاد  
الحديث»، تعريب د. فاضل عباس مهدى، دار الطليعة،  
بيروت ، ١٩٨٨.
- سليه (فرنسوا): « الاخلاق والحياة الاقتصادية»، ترجمة د. عادل  
العوا، منشورات عويدات، بيروت- باريس ١٩٨٩.
- شكريدوف (فلاديمير): « الاشتراكية والملكية»، البيروستوركا ،  
مفهوم جديد للاشتراكية»، ترجمة حمدي عبد الجواد، دار  
الثقافة الجديدة.
- فوزى (د. عبد المنعم فوزى): « المالية العامة والسياسة المالية »،  
منشأة المعارف، الاسكندرية بدون تاريخ نشر.

ماكارونا: « التطور الاقتصادي للمجتمع الاشتراكي »، دار التقدم ، موسكو.

د. محمد دويدار: « مبادئ الاقتصاد السياسى »، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٢.

د. مصطفى رشدى شيحة: « علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى »، الدار الجامعية، ١٩٨٧.

نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين: « معجم العلوم الاجتماعية »، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٥.

نيكتين: « أسس الاقتصاد السياسى »، دارالتقدم موسكو، ١٩٨٤.  
هيلبرونر (روبرت): « رأسمالية القرن ٢١ »، ترجمة كمال السيد، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.

#### مراجع مترجمة:

النظام المالى السوفيتى: أعدته لجنة من أساتذة المعهد المالى بموسكو، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، ١٩٦٧.

بويوف (يورى): دراسات فى الاقتصاد السياسى، الاشتراكية وقضايا التوجه الاشتراكي دار التقدم، موسكو ١٩٨٥.

- دراسات فى الاقتصاد السياسى، الامبريالية والبلدان النامية، ترجمة د. اسكندر ياسين، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤.

جريجورى (بول )، ستيوارت (روبرت): النظم الاقتصادية المقارنة، « تعريب ، د. طه عبد الله منصور، دارالمريخ ١٩٩٤.

سول (جورج): « المذاهب الاقتصادية الكبرى » ترجمة د. راشد البراوى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧.



- لاجوجى (جوزف) : المذاهب الاقتصادية، ترجمة د. ممدوح حقى ،  
منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ١٩٨٤ .
- لوب (جاك) : العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،  
عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، رقم ١٠٤ .
- هالم (جورج ن) : النظم الاقتصادية، ترجمة أحمد رضوان ، مكتبة  
الأنجلو المصرية، ١٩٧١ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

المراجع باللغة الانجليزية:

- Allen (Edward D.) and Brownlee (O.H.):** Economics of public finance, New York Prentic- Hall, Once, 1940.
- Boyes (William) & Melvin (Michael):** Economics, Mifflin, 1994.
- Dewett (Kewal K.):** and Varma (J.D.) : Refresher Course in Economic theory, Premier Publishing,, 1969.
- Duesenberry (James S.) :** Government Expenditures and Growth , Public finance and Fiscal Policy, selected Readings Edited by Scherer (Joseph) and Papke (James A.), Houghton Mifflin Company. Boston, 1966.
- Keiser (Norman F.):** Macroeconomics, Fiscal policy and economic growth. John Wiley & Sons, Inc.. 1967.
- Lekachman (Robert.):** A history of Economic ideas, New York, 1959.
- Lindholm (Richard W.):** Public finance and Fiscal policy, Pitman publishing corporation, New York, Toronto. London, 1950.
- Loucks (William):** Comparative Economic systems. six ed. 1961.

York, 1910.

**World Bank:** Staff working, paper No. 304 october 1978 "intergovernmental fiscal Relations in developing countries".

**Wright (David M.):** Capitalism, New York, London, 1951.

المراجع باللغة الفرنسية :

**Barrère (Alain):** Politique financière , Paris, Librairie Dalloz, 1958.

**Brochier (Hubert) et Tabatoni (Pierre):**

Economie financière , presses universitaires de france, 1959.

**Gaudemet (Paul Marie):** Précis des finances publiques , Tome 1 et 11, editions , Montchrestien, Paris, 1970.

**Gaudemet (Paul Marie) et Molinier (Joel):** Finances Publiques , Montchrestien, 1988.

**Geours (Jean Saint):** Politique economique comparée, institut D'études politiques de l'université de Paris, 1964\_1965.

**Lalumière (Pierre):** Les finances publiques, Librairie Armand Colin, 1986.

**Masoin (Maurice):** Theorie Economique des finances Publiques, Badue, Paris, 1946.